النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع والتحديات
رؤية مستقبلية

م.د.احمد مشعان النجم
كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة الانبار
Ahmedmashaan@yahoo.com

تاريخ الاستلام:٢٠١٩/٤/٢٢ تاريخ قبول النشر:٢٠٢٠/١/١٥تاريخ النشر:٢٠٢٠/٦/٣٠

الملخص :

إن طبيعة النظام السياسي لأي دولة في النظام الدولي لا بد ان يكون لها تأثيراتها على سياسة الدولة سواء في الداخلية او الخارجية بشقيها الاقليمي والدولي, وتعد تركيا من بين اهم دول منطقة الشرق الاوسط التي لها مكانتها وفعاليتها في البيئة المحيطة بها, ومن هنا تأتي اهمية البحث في نظامها السياسي وانتقال السلطة فيها وتحوله من شكل النظام البرلماني الى النظام الرئاسي من تداعيات مهمة وتأثيرات متبادلة بين تركيا وبين دول المنطقة المحيطة بها من حيث مدى تحقيق الاستقرار السياسي في الداخل التركي من عدمه وكيف يمكن ان ينعكس ذلك ايجاباً او سلباً على الفواعل الاقليمين والدوليين في منطقة الشرق الاوسط والاقاليم القريبة منها.

تعد تركيا من بين أكثر دول الشرق الاوسط التي تأخذ بالنظام الديموقراطي وتبني العملية السلمية في انتقال السلطة, مما قد يشكل من الأهمية بمكان ان تكون أنموذجاً يحتذى به من قبل دول المنطقة في تحقيق الاستقرار السياسي وما يتبعه من استقرار اقتصادي واجتماعي–ثقافي وعسكري–أمني وغيرها من المستويات التي تتطلبها الدول في استقرارها وتحقيق اهدفها ومصالحها القومية, وقد شهد تركيا كدولة اقليمية مهمة وصاعدة في المنطقة الكثير من الدراسات البحثية والميدانية من قبل الأكاديميين والمختصين, سواء على مستوى السياسة الداخلية وطبيعة نظامها السياسي والمتغيرات المؤثرة بها أو السياسة الخارجية وعلاقاتها مع دول المنطقة والدول الاقليمية والدولية المحيطة بها ومع المنظمات الدولية, وكل من هذه الدراسات قد غطى جزءً حيوياً وجانباً مهماً وكل منها يعكس وجهة نظر صاحبها, لتشكل بمجموعها دائرة متناسقة لمتغيرات دولة اقليمية مهمة في الشرق الاوسط تبدأ من السياسة الداخلية وتنتهي بالسياسة الخارجية.

The presidential system in Turkey between reality and challenges: a vision of the future

Dr.Ahmad Mishaan Al-Najm

College of Law and Political Science / Anbar University

Abstract:

The nature of the political system of any country in the international system must have an impact on the policy of the State, whether in the interior or exterior, both regional and international, Turkey is one of the most important countries in the Middle East, which have a place and effectiveness on the surrounding environment, hence the importance of research lies in its political system and the transfer of power in it and its transformation from the form of the parliamentary system to the presidential system of the repercussions of the task and mutual effects between Turkey and the countries of the surrounding region in terms of the extent of achieving political stability in the Turkish interior or not and how this can be reflected positively or negatively on the regional or International milieu and in the Middle East and nearby regions.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان طبيعة التحول في النظام السياسي التركي من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي يشكل خطوة مفصلية في الحياة السياسية لتركيا, والتي تخضع لتأثير عدد من المتغيرات الداخلية والخارجية لها من الآثار والتداعيات الحالية والمستقبلية والتي ستنعكس على الدولة التركية في تحقيق مصالحها القومية, وذلك في اطار العلاقة المتبادلة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في طبيعة المتغيرات المحيطة بتركيا سواء على مستوى البيئة المحلية أو البيئة الخارجية بشقيها الاقليمي والدولي خلال مرحلة عملية الانتقال المؤسسي من النظام البرلماني مروراً بالنظام شبه الرئاسي وصولاً إلى النظام الرئاسي,

والتي تركزت على أهم اسباب امكانية عدم تحقيق الاستقرار للنظام السياسي في تركيا بسبب هذا التحول والتخوف والقلق والخشية من تركز السلطة والتداعيات المستقبلية, وبين أهم أسباب امكانية تحقيق الاستقرار والتطور والتقدم لتركيا في مسيرتها نحو مستوى الدول الكبرى في آفاقها المستقبلية, ومن ثم فقد برزت اسئلة مهمة عن هذه الاشكالية سعت الدراسة إلى الاجابة عنها أهمها:

١. ما هية طبيعة النظام السياسي في تركيا بموجب دستور ١٩٨٢م؟
٢. ما هي طبيعة العلاقة التي نظمها الدستور التركي بين السلطات الثلاث؟ وكيف قسم الدستور الصلاحيات والواجبات فيما بينها وضمان عدم التداخل؟
٣. ما المقصود بالنظام البرلماني؟ وما المقصود بالنظام شبه الرئاسي؟ وما هو النظام الرئاسي؟
٤. ما هي أهم الخطوات التي اتبعتها تركيا في إطار النظام الديموقراطي للتحول بالنظام البرلماني إلى النظام شبه الرئاسي وصولاً إلى النظام الرئاسي بصورة سلمية؟
٥. ما هي أهم الاسباب التي دعت تركيا للتحول نحو النظام الرئاسي؟
٦. ما هي أهم الاسباب التي تدعم الموقف المعارض للتحول نحو النظام الرئاسي في تركيا؟
٧. ما هي أهم المتغيرات المستقبلية المؤثرة المحلية منها والخارجية على النظام الرئاسي في تركيا؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة في ظل انتاج المعرفة العلمية والقائمة على اسلوب الاستنباط واسلوب الاستقراء, على تبني المنهج المقارن لبيان اوجه الشبه والاختلاف بين عدة اشكال من الانظمة السياسية ومنهج التحليل النظمي وذلك خلال البحث في التفاعلات والمتغيرات والظواهر الدولية التي تدور في إطار العلاقات الدولية وطبيعة القدرات والامكانيات للقوى, فضلاً عن المنهج التاريخي الوصفي والمنهج الاستشرافي.

هيكلية الدراسة:

تتوزع الدراسة –فضلاً عن المقدمة والخاتمة– على ثلاثة مباحث, اذ شكل المبحث الاول دراسة عن طبيعة النظام السياسي في تركيا ومن خلال مطلبين, اما المبحث الثاني فقد تناول بالدراسة التغيير المؤسسي في النظام السياسي التركي وعن طريق ثلاث مطالب أيضاً, في حين جاء المبحث الثالث بالدراسة عن مستقبل تركيا في ظل النظام الرئاسي وفي ثلاث مطالب أيضاً.

المبحث الاول: **طبيعة النظام السياسي في تركيا**

إن طبيعة النظام السياسي في تركيا تعد أمراً مهماً وحيوياً يتطلب ضرورة التعرف عليه, ولا سيما في ظل التحول المهم الذي شهدته تركيا من النظام البرلماني بموجب دستور ١٩٨٢م, إلى النظام الرئاسي في عام ٢٠١٧م وذلك في إطار تقويم الماضي لأجل تفسير الحاضر وبناء رؤية مستقبلية للنظام القادم لتركيا, وعليه لا بد من الشروع بالتمييز بين طبيعة الانظمة السياسية بشكل عام وفق قاعدة العلاقة بين السلطات والفصل بينها والتي تقسم إلى النظم الرئاسية والنظم البرلمانية وهناك ما بينهما والذي يسمى بالنظام شبه الرئاسي أو النظام المختلط, وعليه سوف نبحث في هذه الدراسة ما هية اشكال الانظمة السياسية وما هية طبيعة النظام السياسي التركي بموجب دستور ١٩٨٢م وذلك في إطار مطلبين:

المطلب الاول: **طبيعة الانظمة السياسية واشكالها**

المطلب الثاني: **طبيعة النظام السياسي في تركيا بموجب دستور ١٩٨٢م**

المطلب الاول: **طبيعة الانظمة السياسية واشكالها**

ان طبيعة الانظمة السياسية(*) تتباين وتختلف من نظام إلى آخر وفق اختلاف المعايير المعتمدة ووفق اختلاف وجهات النظر للباحثين والمختصين, ووفق قاعدة العلاقة بين السلطات والفصل بينها, يمكن الاشارة إلى أهم اشكال النظم السياسية وأبرزها وهي:

اولاً- النظام الرئاسي:

تعد افكار كل من(جان لوك) و(منتسكيو) من أهم الأفكار التي ادت دوراً مهماً في صياغة المبادئ العامة للنظام الرئاسي, وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز

الدول التي اخذت بهذا النظام, فقد عمد سياسيو واقطاب الثورة الأمريكية في بناء اسس دستورهم لعام ١٧٨٧م واضعين بنظر الاعتبار الفصل التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع استقلال السلطة القضائية والمساواة بين السلطة التشريعية والتنفيذية[١], ولكن عملياً وواقعياً كان هناك فصل نسبي لوجود التداخل في الاختصاصات وغلبة نفوذ السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية, والنظام الرئاسي هو أحد الأنظمة السياسية الديمقراطية التمثيلية، ويقوم على فصلٍ صارم بين السلطات التنفيذية(الرئيس) والتشريعية(البرلمان) والقضائية[٢], ويركز النظام الرئاسي السلطة التنفيذية في يدي الرئيس الذي ينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر، ويشكل حكومة لتنفيذ برنامجه السياسي تكون مسؤولة أمامه وليس أمام البرلمان كما هو الحال في النظام البرلماني, وبحكم الفصل الصارم بين السلطات فإن البرلمان ليست له صلاحية إسقاط الحكومة كما أنها في المقابل لا تملك صلاحية حله[٣], ومع هذا فيمتاز النظام الرئاسي بشموله لخصائص معينة تجعله يختلف عن نظام الجمعية النيابية أو النظام البرلماني بوجود[٤]:

١. رئيس الدولة يكون منتخباً من قبل الشعب وهو يرأس الحكومة. فهو في هذه الحالة يكون على قدم المساواة مع السلطة التشريعية المنتخبة أيضاً من قبل الشعب.
٢. يختار رئيس الجمهورية وزراء مع موافقة شكلية من قبل مجلس الشيوخ في تعيين كبار الموظفين وله الحق في اقالتهم متى شاء, ويكون دور رئيس الوزراء استشاري في عملهم مع رئيس الجمهورية ولبيس هناك من معنى لمجلس الوزراء كما هو الحال في مفهوم النظام البرلماني.
٣. استقلالية الكونغرس عن الحكومة في تنظيم انعقاده والانتهاء من انعقاده بدون الرجوع إلى دعوة خاصة من قبل الحكومة. وليس للحكومة الحق في اقتراح القوانين أو سلطة في اعداد الميزانية وكما ان ليس هناك حق استجواب الوزراء من قبل الكونغرس فإن الكونغرس ليس له الحق في محاسبة الوزراء سياسياً عن اعمالهم.

ولكن التداخلات بين السلطات تبدو في أحيان كثيرة باعثة للقول من عدم الفصل التام وبالمساواة بين السلطات في النظام الرئاسي وذلك لأن رئيس الجمهورية له حق الاعتراض على مشروعات القوانين المعروضة من قبل الكونغرس توقيفياً وذلك لحين موافقة ثلثي اعضاء الكونغرس على المشروعات المرفوضة من قبل رئيس الجمهورية[٥], وبالمقابل فإن لاستحصال موافقة الكونغرس على تعيين كبار موظفي الدولة والحكام الاتحاديين من قبل رئيس الجمهورية لشرط اساس في حالة عدم وجود نص في الدستور, كذلك الحال بالنسبة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اذ يجب موافقة مجلس الشيوخ وعلى نفاذ بعض المعاهدات الدولية المبرمة من قبل رئيس الجمهورية[٦], وكما هو موضح في الشكل رقم(١).

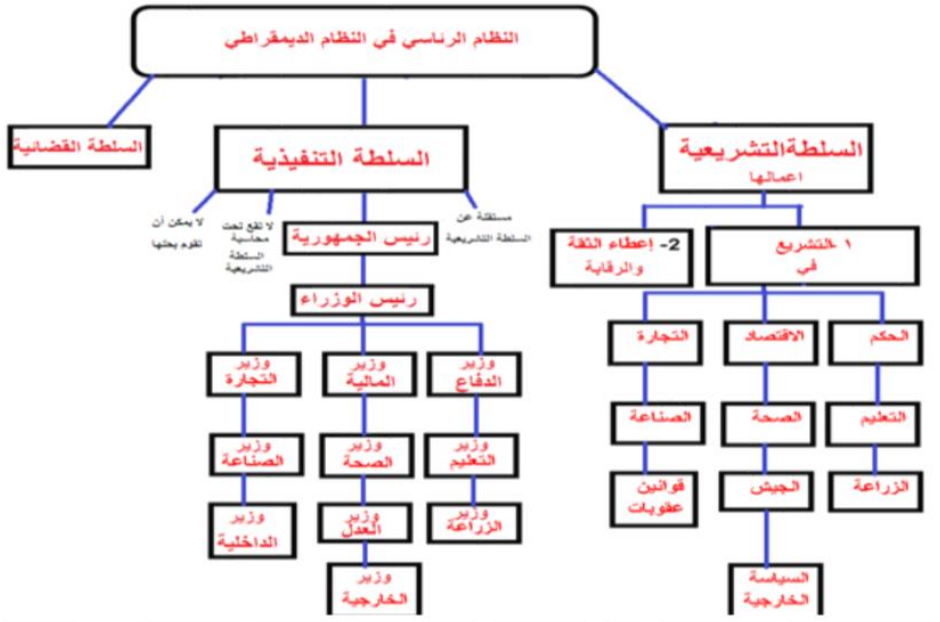

شكل رقم(١): طبيعة النظام الرئاسي من حيث العلاقة بين السلطات وتوزيع الصلاحيات

المصدر: "لماذا يسعى أردوغان إلى تحويل النظام السياسي التركي من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي؟", شبكة المعلومات العالمية(الانترنيت), ت:ن ٢٠١٥/٤/٢٤م, ت:ز ٢٠١٩/٣/٢٧م, للمزيد من التفاصيل على الموقع التالي: https://www.sasapost.com

ثانياً- النظام البرلماني:

مع وجود سلطات متميزة وظيفياً في النظام البرلماني فإنه لا يعتمد إلى نظام جمع السلطات كما الحال في نظام الجمعية النيابية ولا يحاول ان يفصل بين السلطات كما الشأن في النظام الرئاسي وإنما يقر بالتعاون والمراقبة المتبادلة ولا سيما بين السطلة التشريعية والسطلة التنفيذية, ويتميز النظام البرلماني بإنصافه بالخصائص التالية(٧):

١. تشكيل هيئاته العامة تتصف بثنائية الجهاز التنفيذي: فالسطلة التنفيذية تتكون من رئيس الدولة غير المسؤول ورئيس الحكومة فيمكن ان يكون رئيس الدولة ملك أو رئيس للجمهورية, اما الحكومة فتتكون من الوزراء المسؤولين اما البرمان أو السلطة التشريعية, ومسؤولية الوزراء اما تكون مسؤولية فردية أو مسؤولية جماعية بالنسبة لأعمالهم.

٢. بالنسبة لتوزيع الاختصاصات بين السلطات فهو مرن غير جامد, فمع قيام السطلة التشريعية بوظيفة التشريع فإن السطلة التنفيذية الحق في اقتراح القوانين والتصديق على الاتفاقيات التي تعقدها السطلة التنفيذية.

٣. تنظيم العلاقة بين السطلتين يكون قائم على فكرة التوازن بينهما, فهناك مساواة وتداخل بين السطلتين, فنظرياً يتم اختيار اعضاء السطلة التشريعية بعيداً عن تأثير السطلة التنفيذية, وتكون دعوة انعقاد البرامان من قبل السطلة التنفيذية وحتى فض دوراته, وللوزراء الحق في دخول البرلمان والمناقشة واقتراح اللوائح القانونية وحل البرلمان من قبل رئيس الدولة, ولأعضاء البرلمان الحق في توجيه الاسئلة والاستجوابات للوزراء والرقابة والتحقيق مع الوزراء وتقرير المسؤولية الوزارية واذا حجبت الثقة عن الوزراء فعليها الاستقالة, وعليه فإن خصائص النظام البرلماني التقليدي هو الإقرار بمبدأ الفصل المرن بين السلطات مع وجوب المساواة والتعاون بين السطلتين التشريعية والتنفيذية كما هو الحال في بريطانيا, ويبنين الشكل رقم(٢) طبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث وتوزيع الصلاحيات بموجب النظام البرلماني وكما هو موضح ادناه.

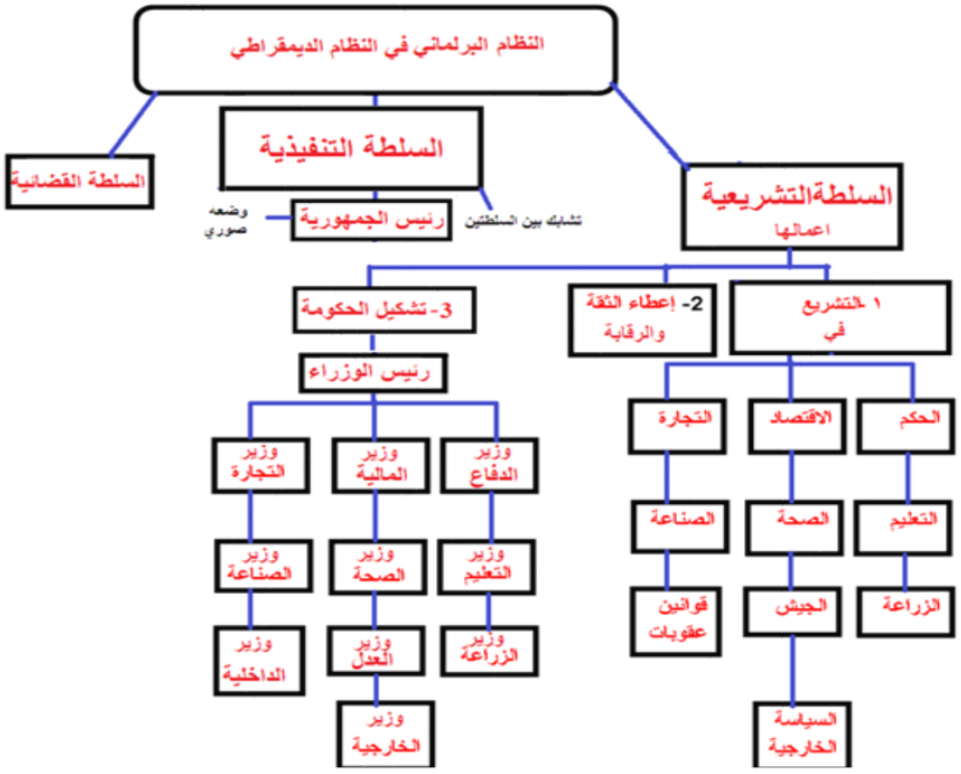

شكل رقم(٢): طبيعة النظام البرلماني من حيث العلاقة بين السلطات وتوزيع الصلاحيات

المصدر: "لماذا يسعى أردوغان إلى تحويل النظام السياسي التركي من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي؟", شبكة المعلومات العالمية(الانترنيت), ت:ن ٢٠١٥/٤/٢٤م, ت:ز ٢٠١٩/٣/٢٧م, للمزيد من التفاصيل على الموقع التالي: https://www.sasapost.com

ثالثاً- النظام شبه الرئاسي:

النظام شبه الرئاسي أو المختلط فهو صيغة تجمع بين النظام الرئاسي والبرلماني، إذ يُنتخب الرئيس بالاقتراع العام المباشر ويتمتع بقدر هام من الصلاحيات، وفي الوقت نفسه تكون الحكومة منبثقة عن البرلمان ومسؤولة أمامه كما أنها مسؤولة أمام رئيس الدولة، ويتمتع رئيسها بصلاحيات واسعة[٨], تحولت أغلب بلدان أوروبا وأميركا اللاتينية إلى النظام المختلط مدفوعة بالأزمات السياسية المترتبة على النظام الرئاسي والتي غالبا ما تكون لها نتائج سلبية جداً على الاستقرار والنمو الاقتصادي, ففي فرنسا مثلا،

أقر دستور ١٨٤٨م النظام الرئاسي لكن الصراع السياسي بين السلطة التنفيذية والتشريعية أنهى تلك التجربة بانقلاب عسكري قاده لويس نابليون بونابارت في الثاني من ديسمبر/كانون الأول ١٨٥١م, وفي فرنسا نص دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة(١٩٥٨م) على اعتماد النظام المختلط، وتكرس ذلك بانتخاب رئيس الجمهورية عبر الاقتراع العام المباشر –وليس بالتصويت في البرلمان– منذ عام ١٩٦٢م, وتعتمد فنلندا وإيرلندا والنمسا النظام المختلط، كما طبقته أغلب دول أوروبا الشرقية لدى عودتها إلى الديمقراطية مع سقوط المعسكر الشرقي عام ١٩٩٠م, تطبق عدة دول أفريقية النظام المختلط وإن كان فصل السلطات فيها صعب التمييز نظرا لسيادة الحكم الفردي، وهيمنة حزب الرئيس في أغلب الأحيان على المشهد السياسي, بينما يؤخذ على النظام المختلط أو شبه الرئاسي إخفاقه في ضمان توازن دائم بين السلطات، فحين يتوفر الرئيس على أغلبية في البرلمان يسيطر الجهاز التنفيذي على البرلمان الذي يكون دوره شكلي في اغلب الاحيان, أما إذا خسر الرئيس هذه الأغلبية فإنه يكون مضطراً للتعايش مع أغلبية وحكومة مناوئتين، وفي هذه الحالة يتضرر تنفيذ برنامجه السياسي(٩).

يمكن القول بان تباين اشكال الانظمة السياسية يكون بحسب العلاقة بين السلطات الثلاث ومدى الصلاحيات لكل منها, ففي حالة المساواة والتعاون بين السلطات الثلاث يكون النظام برلماني, اما اذا كان الفصل بين السلطات قائما مع رجحان لصالح السلطة التنفيذية فالنظام يسمى رئاسياً, اما في حالة الميل يكون لصالح السلطة التشريعية مع الفصل بين السلطات فالنظام يسمى نظام الجمعية العمومية, اما اذا كان النظام خليط بين النظامين الرئاسي والبرلماني فالنظام يسمى بالنظام شبه الرئاسي, ولكن كيف يمكن النظر الى طبيعة النظام السياسي في تركيا, وما هي طبيعة العلاقة بين السلطات وتوزيع الصلاحيات والسلطات بينها, هذا الامر يوجب الاجابة عليه ومن خلال المطلب القادم.

المطلب الثاني: **طبيعة النظام السياسي بموجب دستور ١٩٨٢م**

يشير الدستور التركي لعام ١٩٨٢م إلى ان النظام السياسي في تركيا ديموقراطي برلماني علماني[١٠], وهو يحكم إطار عملية صنع القرار في تركيا من الناحية القانونية سواء من حيث تكوين السلطات العامة الثلاث أو من حيث العلاقات بينها، وبموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة ووظائفها العامة فيما بينها[١١], وان العناصر المجردة للنظام السياسي التركي بموجب دستور عام ١٩٨٢م نظرياً, يعد نظاماً ديموقراطياً محدود الأُطر, وقواعد العملية السياسية قائمة على أساس العلمانية الأتاتوركية التي يحميها الجيش, والذي يعد علماني متشدد تجاه وجود الدين في الفضاء العام في بلد شكل في وقت من الاوقات مركزاً للحضارة الاسلامية لعدة قرون(٩٩%) من شعبه من المسلمين, وبسبب هذا الإطار المحدود لم تشهد الحياة السياسية التركية أية تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج[١٢], لكن النظام السياسي في تركيا اصبح أنموذجاً يلفت الانتباه نتيجة تجربة حزب(العدالة والتنمية) منذ العام ٢٠٠٢م[١٣], وينص الدستور التركي على مجموعة من الأجهزة التي تسير النظام التركي، وتتوزع على السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وملحقاتها وهي:–

اولاً- السلطة التشريعية: **وتتألف من الجمعية الوطنية(البرلمان)**:

تتمثل السلطة التشريعية بالجمعية الوطنية، ويبلغ عدد أعضائها(٥٥٠) عضواً ينتخبون كل أربع سنوات بإقتراع نسبي، ويحق للنائب الترشح لأكثر من دورة، وتنعقد الانتخابات قبل موعدها وفي غضون ثلاثة أشهر إذا شغر(٥%) من مقاعد البرلمان، وكذلك إذا فشل البرلمان في تشكيل حكومة في غضون(٤٥) يوماً فيدعو رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس البرلمان لإنتخابات مبكرة, وقد يتأخر إجراء الانتخابات إلى ما بعد الموعد المقرر بسبب الحرب على أن لا يتجاوز السنة، وتؤجل أكثر من مرة إذا لم تزل الأسباب الموجبة للتأجيل أو التأخير. والمفترض في كل حزب يدخل البرلمان أن يحصل على(١٠%) على الأقل من أصوات الناخبين، ويشترط في المرشح أن يبلغ(٢٥) من عمره، ويمنع من الترشح للانتخابات كل من لم يحز الشهادة الابتدائية أو جُرّد من أهليته القانونية أو لم يؤد الخدمة العسكرية أو جُرّد من حقوقه المدنية أو حكم

عليه بالسجن بما يعادل سنة واحدة مع استثناء المسجون لفعل غير متعمد، ويمنع أيضا كل من سجن لأسباب مشينة مثل الاختلاس والفساد والرشوة.. وكل من تورط في نشاطات فوضوية وأيدولوجية أو حث عليها ولو حصل على عفو. ويمنع من الترشح أيضاً أصحاب بعض الوظائف الرسمية وكل من يعمل في القوات المسلحة[١٤], وتشمل اختصاصاته بموجب الدستور ما يلي[١٥]:

١. سن القوانين وتعديلها وإلغائها(المادة ٨٧).

٢. الإشراف على مجلس الوزراء والوزراء، وتتم عملية الإشراف على مجلس الوزراء من خلال عدد من الوسائل التي تقضي:

أ- الاستفسار: وهذا يعني توجيه طلب للمعلومات يوجه لرئيس الوزراء من أجل الحصول على إجابة شفهية أو خطية تتم بالنيابة عن مجلس الوزراء.

ب- التحقيق البرلماني: الذي يجري بهدف الحصول على معلومات تخص موضوعاً محدداً بذاته.

ت- المناقشات العامة: التي تستهدف النظر في قضية معينة تتعلق بنشاطات الدولة وفي جلسات مكتملة الأعضاء في العادة.

ث- الاستجواب والتحري البرلماني.

٣. تعديل الدستور بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

٤. انتخاب رئيس الجمهورية.

٥. تفويض مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل(المادة ٩١) وهذا يعني استثناء الحقوق الأساسية وحقوق الأفراد وواجباتهم، ولتلك الحقوق والواجبات السياسية المنصوص عليها في الفصل الرابع خلال الفترة العادية، إلا إن هذه المواضيع تكون خاضعة لهذه المراسيم التي لها قوة القانون أثناء فترة سريان القانون العرفي أو في حالات الطوارئ.

٦. مناقشة وإقرار الميزانية العامة للدولة واتخاذ القرارات بصدد إصدار النقود أو إصدار العفو العام والخاص والموافقة على تنفيذ عقوبات الإعدام وإعلان الحرب والمصادقة على المعاهدات الدولية.

٧. إقرار إرسال القوات المسلحة التركية لدول أجنبية أو السماح للقوات المسلحة الأجنبية بالتواجد على الأراضي التركية(المادة٩٢).

ثانياً- السلطة التنفيذية وتتألف من(١٦):

أ- رئيس الجمهورية: وهو على رأس الدولة, ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي, بعد التعديل الدستوري في تشرين الاول/أكتوبر ٢٠٠٧م, اصبح الرئيس ينتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام بالأكثرية المطلقة للأصوات الصحيحة من بين النواب الذين أتموا الاربعين من العمر ممن اكملوا الدراسة العليا أو من بين المواطنين الاتراك المؤهلين للانتخاب نواباً[١٧], اما مدة ولايته فهي(٥) سنوات, ويمكن انتخابه لحقبتين على الأكثر, علماً انه يجب ان يتنحى عن عضوية الحزب حال اعتلائه السلطة. اما مهامه وصلاحياته فهي: إن رئيس الجمهورية في تركيا هو رئيس الدولة ويمثل الجمهورية التركية والوحدة الوطنية ويتم انتخابه وفقاً لدستور ١٩٨٢ لفترة أمدها سبع سنوات من قبل المجلس الوطني الكبير، وتشمل مهامه واختصاصاته وفقاً للدستور وكما يلي[١٨]:

١. الفقرات المتعلقة بالتشريع: دعوة المجلس الوطني للانعقاد عند الضرورة، إلقاء خطاب افتتاح المجلس في بداية الدورة التشريعية، حق مطالبة المجلس بإعادة النظر في القوانين والمطالبة بإجراء استفتاء عام بشأن قوانين تعديل الدستور، دعوة المحكمة الدستورية لإلغاء القوانين أو القرارات الحكومية التي لها قوة القانون على أساس عدم دستوريتها من الناحية الشكلية أو الموضوعية.

٢. الفقرات المتعلقة بالتنفيذ أو الوظائف التنفيذية: تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته، وتعيين الوزراء وإقالتهم بناءً على اقتراح رئيس الوزراء من دعوة مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته عند الضرورة، الموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأُخرى، وقبول

أوراق اعتماد ممثلي الأخيرة لدى تركيا، التصديق على الاتفاقيات الدولية، تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني، واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات وتعيين رئيس الأركان العامة، دعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد، إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ، وإصدار قرارات لها قوة القانون بما يتفق وقرارات مجلس الوزراء المنعقد برئاسته، والتوقيع على القرارات، تعيين رئيس المجلس الاستشاري للدولة، تعيين أعضاء المجلس الأعلى للتعليم ورؤساء الجامعات.

٣. الفقرات المتعلقة بالسلطة القضائية: تعيين أعضاء المحكمة الدستورية أو ربع أعضاء مجلس الدولة ورئيس الادعاء العام ونائبه في محكمة الاستئناف العسكرية وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء والمدعين العامين.

وقد حدد دستور ١٩٨٢ وسيلة تضمن التوازن بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والمجلس الوطني. ففي حالة نشوب خلاف بين مجلس الوزراء والمجلس الوطني بعد تقديم قائمة أعضاء مجلس الوزراء إلى المجلس الوطني أو حصول الأول على التصويت بالثقة وتمثل هذه الوسيلة في حق المجلس الوطني في اسقاط الحكومة عن طريق سحب الثقة منها وكذلك حق رئيس الجمهورية في ظل ظروف معينة في الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة جديدة.

رئيس مجلس الوزراء: ويتم تعيين من قبل رئيس الجمهورية وغالباً ما يكون من الاغلبية البرلمانية, ويقوم رئيس مجلس الوزراء باختيار وزرائه من بين النواب أو من بين اشخاص مؤهلين للانتخاب كنواب, ويعرضهم على رئيس الجمهورية كي يتم تعيينهم ويجوز لرئيس الجمهورية الاستغناء عن خدمات الوزراء بناء على اقتراح رئيس الوزراء.

ثالثاً- السلطة القضائية(١٩):

تنقسم السلطة القضائية إلى ثلاث فئات وهي القضاء العدلي والقضاء الاداري والقضاء الخاص, وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري, ومع الغاء المادة(١٤٣) من الدستور عام ٢٠٠٤م, حلت محاكم أمن الدولة.

أ. المحكمة الدستورية: وتعد اعلى هيئة قضائية في البلاد, تتكون من(١١) عضواً اصلياً و(٤) اعضاء احتياطيين, من مهامها الاساسية حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية وتطويرها, والتحقق شكلاً ومضموناً من مدى دستورية القوانين والقرارات ذان الصفة القانونية والنظام الداخلي للبرلمان, ويحق لها مقاضاة رئيس الجمهورية واعضاء مجلس الوزراء, ورؤساء اعضاء المحاكم العليا للقضاة والمدعين العامين ووكيل النيابة العامة بتهم تخص ممارسة اختصاصاتهم وصلاحياتهم, كما تبت المحكمة الدستورية في دعاوى الأحزاب السياسية, وفي طلب النائب العام الجمهوري لتوجيه انذار إلى هذه الأحزاب قبل تقديمها إلى المحاكمة, وتراقب الشؤون المالية للأحزاب السياسية, وتدقق في قرارات البرلمان الخاصة برفع الحاصنة التشريعية واسقاط العضوية في البرلمان وانتخاب رئيس محكمة فض النزاعات ووكيله.

وتختص المحكمة الدستورية بما يلي(٢٠):

١. الفصل في دستورية القوانين والقرارات التي لها قوة القانون من حيث الشكل والمضمون، بينما تبت المحكمة في دستورية التعديلات الدستورية من حيث الشكل فقط.

٢. الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسية، وتقرير حلها بناء على دعوى مكتب المدعي العام.

٣. كما تملك المحكمة حق استخدام النقض في الأحكام المتعلقة بالقوانين والمراسيم، ولها أيضاً الصلاحية في محاكمة الرئيس ورئيس الوزراء والمسؤولين الكبار الآخرين إذا ما ارتكبوا مخالفات تتعلق بمهامهم.

٤. النظر في التماس أي نائب بالبرلمان بإلغاء قرار حصانته البرلمانية، وقد تقرر المحكمة إلغاء هذا القرار في حالة تعارضه مع الدستور أو القواعد الإجرائية للبرلمان، وأحكام هذه المحكمة نهائية، ولا يمكن نشر قراراتها بإلغاء قوانين معينة في الجريدة الرسمية دون إيراد تقرير مكتوب بأسباب الإلغاء... وطبقاً للنظام السياسي التركي فإن المحاكم الكبرى الأُخرى التي تختص بالقضايا الإدارية والجزائية والعسكرية تمتلك السلطة القضائية النهائية حول المسائل التي هي ضمن اختصاصاتها القانونية، ولهذا نرى بأن قرارات هذه المحاكم العسكرية والمدنية لا تخضع للنظر فيها من قبل المحكمة الدستورية.

ب– مجلس الأمن القومي: هو جهاز دستوري يتألف من رئيس الوزراء ورئيس هيئة الاركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة القوات البرية والبحرية والجوية وقائد قوات الجندرمة(الدرك) تحت رئاسة رئيس الجمهورية, وبتعديل أجري في ٣ تشرين الاول/أكتوبر ٢٠٠١م زاد عدد الاعضاء المدنيين فيه بإضافة ثلاثة نواب لرئيس الوزراء ووزير العدل, هذا وقد وجد من المناسب تعيين مدني لأول مرة للأمانة العامة لمجلس الأمن القومي بتاريخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤م, ويتولى مجلس الأمن القومي اتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسة الأمنية الوطنية وتنفيذها, ويقوم مجلس الوزراء بتقييم هذه القرارات.

يتضح مما سبق, ان النظام السياسي في تركيا والقائم على اساس المبادئ الديموقراطية وبموجب توزيع السلطات والعلاقة بينها وبحسب دستور ١٩٨٢م, فانه نظاماً برلمانياً ديموقراطياً علمانياً, من حيث توزيع السلطات والعلاقة بينها, الا ان طبيعة النظام السياسي شهدت تطورات وتحولات مهمة خلال هذه الحقبة المهمة من الحياة السياسية في تركيا, ولأجل التعرف على اهم هذه التغيرات واسبابها واهم اشكالها, سوف يتم البحث فيها عن طريق المبحث القادم.

المبحث الثاني: التغيير في النظام السياسي التركي

ان طبيعة عملية التحول في الانظمة السياسية للدول من الأهمية بمكان, لما لها من ادوات واهداف واسباب وتداعيات على أمن واستقرار الدول على المستوى الداخلي, فضلاً عن تأثيراتها على المستوى الخارجي للبيئة المحيطة بالدول في أُطر النظام الدولي الذي تعمل في إطاره, ومن ثم فإن عملية تغيير شكل النظام السياسي في تركيا من نظام برلماني شبه رئاسي إلى برلمان رئاسي تتطلب البحث في ما هية أهم التطورات التي شهدتها هذا العملية, وما هي أبرز التعديلات الدستورية التي شهدها الدستور التركي لغرض التحول إلى النظام الرئاسي, وما هي أبرز المواقف الداخلية من عملية التغير, ولذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب رئيسة:

المطلب الاول: التطور المؤسسي في تركيا نحو النظام الرئاسي

المطلب الثاني: الموقف المؤيد لعملية التغيير نحو النظام الرئاسي

المطلب الثالث: الموقف المعارض لعملية التغيير نحو النظام الرئاسي

المطلب الاول: التطور المؤسسي في تركيا نحو النظام الرئاسي

تكتسب مناقشات النظام الرئاسي في تركيا[*] بُعدًا مختلفاً نسبياً مقارنةً مع سابقتها بسبب حقيقة أن رئيس الجمهورية يتم انتخابه مباشرة عن طريق الانتخابات الشعبية, بعد ان عرض حزب العدالة والتنمية اقتراح "النموذج الرئاسي التركي" الى لجنة التوفيق للجمعية الوطنية التركية الكبرى عام ٢٠١٤م [٢١], ووفقاً لسارتوري(١٩٩٤) ، يتم تعريف الرئاسية عموماً من خلال ثلاثة معايير. أولاً، يتم انتخاب رئيس الدولة(بشكل مباشر أو غير مباشر) لمدة زمنية محددة, ثانياً، لا يمكن عزل البرلمان ولا الحكومة, ثالثاً، رئيس الدولة هو أيضاً رئيس الحكومة[٢٢].

الرئيس التركي(رجب طيب أردوغان) لم يكن أول من طرح قضية الانتقال من النظام البرلماني إلى الرئاسي في تركيا، فقد سبقه إلى ذلك كل من الرئيسين الأسبقين(تورغوت أوزال)[*] و(سليمان ديميريل)، لكن يمكن القول إن الرئيس التركي(رجب طيب أردوغان) هو الوحيد الذي بذل خطوات فعلية[٢٣], فبعد فوزه وحزبه(العدالة والتنمية) في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت يوم ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٨م, دخل النظام

الرئاسي الذي تم التصويت عليه أواسط عام ٢٠١٧م حيز التنفيذ, ويمثل نظام الحكم الجديد تغييراً جذرياً في بنية وشكل الحكم الذي أرساه مؤسس تركيا الحديثة(مصطفى كمال اتاتورك) قبل أكثر من تسعة عقود وشبه قطيعة مع تلك المرحلة إذا أخذنا بعين الاعتبار المدة القصيرة لهيمنة(أتاتورك) على تركيا والتي انتهت بوفاته عام ١٩٣٨م، إذ تجاوزت مدة حكم(أردوغان) لتركيا حتى الآن مدة حكم(أتاتورك), كما يرى المراقبون أن(اردوغان) سيترك بصمة لا تمحى لحقبة طويلة على تاريخ تركيا الحديث بسبب الانجازات التي حققها في مختلف مناحي الحياة في تركيا, وكذلك بسبب التغيير الجذري الذي أحدثه خلال سنوات حكمه المديدة في بنية المجتمع التركي الذي بات أكثر تديناً ومحافظةً منذ ولادة تركيا الحديثة[٢٤].

توجهت تركيا لقطع أول خطوة أساسية نحو الولوج للنظام الرئاسي، بتقديم حزب(العدالة والتنمية) مقترح تطبيق انموذج(النظام الرئاسي) في تركيا إلى لجنة المصالحة الدستورية في المجلس الوطني الكبير عام ٢٠١٣م[٢٥], وتكثفت الجهود بخصوص ذلك من قبل المسؤولين الحكوميين والرئيس التركي(رجب طيب أردوغان) بعد انتخابه عام ٢٠١٤م بالتصويت الشعبي ليتحول النظام السياسي في تركيا من نظام برلماني إلى نظام شبه رئاسي[٢٦], مبرراً تأييده إقرار النظام الرئاسي انه سيقلل من الخلافات التي يشهدها البرلمان التركي, وزوال جميع العقبات, وانتهاء تعدد مراكز القرار, ما سيجعل تركيا تشهد قفزات نوعية وتطوراً سريعاً في اعلى مستويات الحضارة المعاصرة[٢٧], ومن ثم جاءت الدعوة إلى تغيير الدستور عام ٢٠١٥م, وطرح كل من حزب(العدالة والتنمية) وحزب(الحركة القومي) مشروع التعديلات الدستورية في تشرين الاول/أكتوبر ٢٠١٦م[٢٨], إذ تجلت هذه الخطوة في موافقة(٣٣٩) نائباً برلمانياً على الإصلاحات الدستورية التي ترتكز بشكل أساس على تغيير وجهة نظام الحكم من برلماني إلى رئاسي في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧م، متجاوزاً بذلك الغالبية المطلوبة من ثلاثة أخماس والتي تضم(٣٣٠) صوتاً في حين صوت(١٤٢) بـ(لا) و(٥) اصوات فارغة[٢٩], ثم جاءت الخطوة الثانية بعد ذلك إذ شهدت تركيا في ١٦ نيسان/أبريل

٢٠١٧م، استفتاءً شعبياً(*)، أفضى إلى إقرار تعديلات دستورية تتضمن الانتقال من النظام البرلماني إلى الرئاسي, إذ أن نسبة تأييد التعديل الدستوري بلغت(٥١,٤%) ونسبة الرفض(٤٨,٦%) بعد فرز كامل صناديق الاقتراع[٣٠], إذ وافق(٢٥,١٥٧,٠٢٠) مليوناً ناخباً على التعديل، وصوت ضده(٢٣,٧٧٧,٧٩١) مليوناً ناخباً[٣١]، وقد بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء داخل تركيا(٨٥,٤٦%)، فضلاً عن نسبة(٤٦,٩٥%) لمشاركة أتراك الخارج، وهو رقم قياسي على صعيده[٣٢], ولعل أبرز التعديلات الدستورية هي[٣٣]:

- رفع عدد نواب البرلمان من ٥٥٠ إلى ٦٠٠.
- خفض سن الترشح لخوض الانتخابات العامة من ٢٥ إلى ١٨ عاماً.
- تجري الانتخابات العامة والرئاسية في نفس اليوم كل ٥ سنوات.
- يستخدم البرلمان صلاحيته في الرقابة والتفتيش والحصول على معلومات عبر "تقصي برلماني" أو "اجتماع عام" أو "تحقيق برلماني" أو "سؤال خطي".
- عدم قطع رئيس الدولة صلته بحزبه بموجب المادة(١٠١)[٣٤].
- ولاية رئيس الدولة(٥) سنوات، ولا يحق للشخص أن يتولى منصب الرئاسة أكثر من مرتين.
- المرشح الذي يحصل على أغلبية مطلقة في الانتخابات يفوز بمنصب الرئاسة.
- رئيس الدولة يتولى صلاحيات تنفيذية، وقيادة الجيش، ويحق له تعيين نوابه والوزراء وإقالتهم.
- يعرض الرئيس القوانين المتعلق بتغيير الدستور على استفتاء شعبي في حال رآها ضرورية.
- يحق للرئيس اصدار مراسيم في مواضيع تتعلق بالسلطة التنفيذية، لكن لا يحق له إصدار مراسيم في المسائل التي ينظمها القانون بشكل واضح.
- يعد المرسوم الرئاسي ملغى في حال أصدر البرلمان قانونا يتناول نفس الموضوع.

- يحق للبرلمان طلب فتح تحقيق بحق رئيس الدولة ونوابه والوزراء، ولا يحق للرئيس في هذه الحالة الدعوة إلى انتخابات عامة.
- يحق للرئيس تعيين نائب له أو أكثر.
- تسقط العضوية البرلمانية عن النواب الذين يتم تعيينهم في منصب نواب الرئيس أو وزراء.
- يمكن للبرلمان اتخاذ قرار بإجراء انتخابات جديدة بموافقة ثلاث أخماس مجموع عدد النواب.
- يحق للرئيس إعلان حالة الطوارئ في حال توفر الشروط المحددة في القانون.
- تلغى المحاكم العسكرية، بما فيها المحكمة القضائية العليا العسكرية والمحكمة الإدارية العليا العسكرية.
- يحظر إنشاء محاكم عسكرية في البلاد باستثناء المحاكم التأديبية.
- رئيس الدولة يعرض الميزانية العامة على البرلمان.
- يلغى مجلس الوزراء(يلغى منصب رئيس الوزراء)، ويتولى الرئيس مهام وصلاحيات السلطة التنفيذية، بما يتناسب مع الدستور.
- تجري الانتخابات العامة والرئاسية المقبلة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩م.

ويتضح مما سبق ان التعديلات الدستورية شملت جوانب مهمة في مؤسسات الدولة التركية ولعل أهمها[٣٥]:

اولاً– المؤسسة العسكرية: بغية منع تدخل الجيش في السياسية والحد من النفوذ الكبير الذي تمتع به منذ تأسيس الجمهورية، ستكون المؤسسة العسكرية تحت رقابة جهة مدنية هي مجلس الدولة أسوة ببقية مؤسسات الدولة التنفيذية وسيحاكم العسكريون فقط أمام محاكم عسكرية في قضايا الانضباط العسكري, كما سيلغى المقعدان المخصصان للجيش في المحكمة الدستورية التي كانت تضم ١٧ مقعداً. وتضم هذه المحكمة الآن ١٥ قاضياً وجميعهم مدنيون. كما سيلغى القانون العسكري الذي طالما لجأت إليه النخبة العسكرية التركية في فرض الحكم العسكري على البلاد[٣٦].

ثانياً– إلغاء رئاسة الوزراء: يجمع رئيس الجمهورية مهام وصلاحيات رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية، وتؤل إليه جميع مهام وصلاحيات التي كان يتمتع رئيس الحكومة في النظام السابق(المادة ١٠٩). كما يستحدث منصب نائب رئيس الجمهورية ويقوم الرئيس بتعيينه وتعيين الوزراء. ويحظر على أعضاء البرلمان تولي مناصب وزارية أو عضوية مجلس الوزراء[٣٧], يقوم رئيس الجمهورية بإعداد موازنة الدولة وتعرض على البرلمان لاعتمادها وإذا رفض البرلمان إعتمادها تبقى موازنة العام السابق معتمدة وسارية المفعول, ويتولى الرئيس تعيين كبار مسؤولي الدولة بمن فيهم رؤساء الجامعات والقضاة, وتبلغ مدة الفترة الرئاسية وعضوية البرلمان خمس سنوات وستجري الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في آن واحد. ويمكن للرئيس أن يتولى المنصب لفترة ثالثة إذا جرت الدعوة لانتخابات مبكرة خلال الفترة الرئاسية الثانية.

ثالثاً– القضاء: يشرف مجلس القضاة والمدعين العامين على عمل القضاء وقد جرى تخفيض عدد اعضاء المجلس من(٢٢ إلى ١٣) عضو ومنح نائب وزير العدل مقعدا دائما فيه. المجلس مؤلف من وزير العدل ونائبه وسبعة أعضاء يعينهم البرلمان أما بقية الاعضاء والبالغ عددهم(٤) فيسميهم الرئيس من قائمة تقترح عليه(المادة المعدلة ١٥٩)[٣٨].

رابعاً– الرئاسة والأمن القومي: يكون الرئيس هو الذي "يحدد سياسات الأمن القومي ويتخذ التدابير اللازمة"(المادة ١٠٤ المعدلة) ويقدم مجلس الأمن القومي تقريرا للرئيس(المادة المعدلة ١١٨), وسيظل دورها الاستشاري دون تغيير, وإعلان حالة الطوارئ في بعض الولايات والمناطق أو في جميع أنحاء البلاد لمدة لا تتجاوز ستة اشهر, ويحق للرئيس إصدار مراسيم رئاسية بخصوص مختلف القضايا المتعلقة بالحكم، بينما تبقى القضايا المتعلقة بحقوق الانسان وواجباته من اختصاص البرلمان[٣٩].

خامساً– البرلمان: لا يحق للرئيس إصدار مراسيم رئاسية حول قضايا ومواضيع منصوص عليها بقانون. وفي حال إصدار البرلمان والرئيس مرسومين مختلفين حول

نفس القضية يعتمد المرسوم الصادر عن البرلمان, ومن حق البرلمان توبيخ الرئيس عبر اعتماد تشريع بذلك وبموافقة ثلثي أعضاء البرلمان[٤٠]، لكن تبقى الكلمة الأخيرة للمحكمة الدستورية التي يعين الرئيس التركي(رجب طيب أردوغان) أغلب أعضائها. وفي حال إدانة الرئيس يعزل من منصبه, ويحق للبرلمان الطعن في المراسيم التي يصدرها الرئيس أمام المحكمة الدستورية, وفقد البرلمان سلطة استجواب الوزراء لكن يحق له إنشاء لجان تحقيق وتدقيق والتقدم بالأسئلة وعقد جلسات برلمان لمناقشة مختلف القضايا, وعلى الوزراء ونواب الرئيس الرد على استفسارات النواب خلال ١٥ يوماً(لا يسأل الرئيس), ويحق للبرلمان الدعوة إلى انتخابات مبكرة بموافقة ٣٦٠ صوتاً, كما يحق للرئيس الدعوة إلى انتخابات مبكرة[٤١].

وشملت التعديلات الدستورية التي وافق الناخبون الأتراك عليها(١٨) مادة من الدستور وهي(٩-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٨٧-٩٨-١٠١-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١١٦-١١٩-١٢٣-١٢٦-١٤٢-١٥٩-١٦١)[٤٢]، وبموجبها تم اعتماد النظام الرئاسي في الحكم بدلاً من النظام البرلماني الذي كان سائداً منذ ولادة تركيا الحديثة عام ١٩٢٣م على أن يتم الانتهاء من النظام الحالي في عام ٢٠١٩م، وتنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية بشكل متزامن، لكن الحكومة التركية قررت تنظيم انتخابات مبكرة، ليدخل النظام الجديد حيز التنفيذ بعد الانتخابات المبكرة[٤٣], وبناءً على تلك التعديلات، شهدت البلاد انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٨م فاز فيها بالرئاسة مرشح حزب "العدالة والتنمية" الحاكم(رجب طيب أردوغان) بولاية ثانية في انتخابات رئاسية عُدَت منعطفاً مفصلياً في الحياة السياسية للأتراك, كما حقق الحزب، بالشراكة مع حزب "الحركة القومية"، أغلبية في البرلمان بنسبة أكثر من(٦٠%) من اصوات الشعب[٤٤], ففي الانتخابات الرئاسية نال الرئيس التركي أصوات نحو(٥٢,٧%) من الناخبين الأتراك، في انتخابات بلغت نسبة المشاركة فيها نحو(٨٧%)، وبهذه النتيجة حصل الرئيس التركي على تفويض سياسي من الشعب التركي لتغيير ملامح النظام السياسي في البلاد لأول مرة منذ قيام الجمهورية التركية على يد(مصطفى كمال

أتاتورك) قبل أكثر من تسعين عاماً, وسيمضي الرئيس مدعوماً في البرلمان بأغلبية من نواب حزبه: العدالة والتنمية وحليفه الحركة القومية في توطيد أركان النظام الرئاسي الجديد(٤٥).

يتضح مما سبق, النظام السياسي في تركيا شهد تطوراً مؤسسياً منذ تأسيس الدولة التركية عام ١٩٢٣م, وشهد العديد من التغييرات والتحولات على مستوى العملية السياسية, ولكن التحول نحو النظام الرئاسي يعد حلقة مفصلية في التاريخ السياسي التركي لما له من انعكاسات داخلية وخارجية في آنٍ واحد, فالتحول إلى النظام الرئاسي سيكون له أثر كبير على طبيعة مؤسسات الدولة، وإدارة الحكم فيها, وشهدت عملية التحول العديد من التعديلات الدستورية ولا سيما على مستوى السطلات الثلاث من حيث العلاقة فيما بينها أو على مستوى الصلاحيات والواجبات لكل منها, ولكن تباينت المواقف المؤيدة والمعارضة لعملية التحول في تركيا ولكل منها حججه التي يدافع عنه وهو ما سنبحثه في المطلب القادم.

المطلب الثاني: **الموقف المؤيد لعملية التغيير نحو النظام الرئاسي**

لعل أهم مبررات النظام الرئاسي في تركيا ولا سيما من قبل حزب العدالة والتنمية الحاكم في الدعوة للانتقال إلى النظام الرئاسي يبررها أصحابها بمجموعة من الأسباب الضرورية كما يرون، ولعل أهمها(٤٦):

١. إن النظام السياسي والموصوف بالبرلماني يعاني خللاً في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أي الحكومة والبرلمان، حيث يشكو الثاني من سيطرة الأولى، ومن ثم عدم تحقيق استقرار سياسي(٤٧), وعليه فإن الانتقال إلى النظام الرئاسي سيحل هذا الخلل من جهة، ومن جهة ثانية سيجعل النظام السياسي أكثر استقراراً, ولعل أهمية هذا الأمر تتضح في ظل الحكومات الائتلافية التي تعاني عادة من عدم الانسجام أو التوافق، وهو ما يؤثر في الاستقرار السياسي والخطط الحكومية، ولا سيما الاقتصادية منها(٤٨).

٢. إن الدور القوي للنظام الرئاسي ينبع من طريقة الاقتراع في الانتخابات الرئاسية بالبلاد، إذ للمرة الأولى جرى الاقتراع بشكل مباشر من الشعب خلافاً للمرات السابقة التي كانت تتم من داخل البرلمان، وعليه يرى أنصار النظام الرئاسي أن الرئيس بات يمثل الشعب الذي طالما فاز بأصواته[٤٩].

٣. إن تركيا –التي حققت خلال العقد الماضي نجاحات كبيرة، ولا سيما في المجال الاقتصادي وشهدت تغيرات سياسية داخلية عميقة واكتسبت نفوذا إقليمياً ودولياً– باتت بحاجة إلى دستور جديد يعبر عن هذا الدور ويعكس هذا الصعود في النفوذ والمكانة، وهو ما يعني أن يقوم الرئيس بإدارة الملفات الأساسية، ولا سيما ملف السياسة الخارجية[٥٠].

٤. إن الحديث عن ضرورة الانتقال إلى النظام الرئاسي لا يمكن تصوره بعيداً عن شخصية الرئيس التركي(رجب طيب أردوغان) الذي يرى أن النظام الرئاسي سيخلص السلطات التنفيذية والتشريعية من البيروقراطية الموجودة والإجراءات الروتينية، وسيعطي قوة دفع كبيرة للسياستين الداخلية والخارجية في تطلعهما نحو أهدافهما المرسومة عام ٢٠٢٣م من خلال إنجاز سلسلة ضخمة من المشاريع الاقتصادية والقيام بإصلاحات سياسية حقيقية وحل القضايا المزمنة ولا سيما القضية الكردية، على أمل أن يضع كل ما سبق تركيا ضمن قائمة أفضل عشرة اقتصادات في العالم(*)[٥١].

٥. امكانية تحقيق الاستقرار السياسي, وتعميق وتوطيد الديموقراطية, والتغلب على مشكلة التدرج المزدوج في الادارة, والقرار السريع والفعال من الجهاز التنفيذي, وانهاء الوصاية البيروقراطية في الادارة, وفصل السلطتين التشريعية والتنفيذية عن بعض لجعل مهامهم أكثر فعالية, وتحقيق مزيد من الشفافية في المساءلة امام الجمهور من خلال مسؤول تنفيذي عام, وادارة قوية لتركيا[٥٢].

المطلب الثالث: **الموقف المعارض لعملية التغيير نحو النظام الرئاسي**

ان الموقف المعارض للنظام الرئاسي في تركيا ولا سيما من قبل أحزاب المعارضة, فضلاً عن بعض قطاعات الرأي العام التركي كما هو الحال في اسطنبول وانقرة وغازي

عينتاب والتي صوتت ضد التحول للنظام الرئاسي[٥٣], فمن الممكن تلخيص أهم مبرراته بالآتي[٥٤]:

١.من حيث السلطة التنفيذية, يرى حزب الشعب الجمهوري –وهو أكبر أحزاب المعارضة– أن النظام الرئاسي في صيغته المقرة من البرلمان يجمّع صلاحيات واسعة في يد شخص واحد هو الرئيس، مثل إعلان حالة الطوارئ وإبرام الاتفاقات الدولية وإصدار مراسيم تشريعية, ويقول إن ذلك يمهد الطريق لما أسماها "الدكتاتورية الديمقراطية"، أي التفرد بالقرار والتغول على باقي المؤسسات[٥٥]، ومن ثم فهو يرى الحل في ترسيخ النظام البرلماني ومعالجة ثغراته الحالية، وإعادة الرئيس إلى منصبه الفخري وصلاحياته الرمزية.

٢.من حيث السلطة القضائية, ينتقد حزب الشعب الجمهوري منح الرئيس حق تعيين ما يقارب نصف أعضاء كل من المحكمة الدستورية ومحكمة النقض ومجلس الدولة والهيئة العليا للقضاة، وهو ما عدَّهُ تسييساً للقضاء وتدخلاً في عمله، كما ينتقد صعوبة محاسبة الرئيس بسبب هذه التعييناتِ ونسبةِ النواب المطلوبين لفتح التحقيق معه ثم محاكمته، وهي نصف أعضاء البرلمان ثم ثلثاه على التوالي.

٣.من حيث السلطة التشريعية, ومما يأخذه المعارضون على مشروع النظام الرئاسي ما يعدونهُ إضعافاً لعمل البرلمان، إذ لم يشترط حصول الحكومة على ثقة البرلمان، ولا يعطي الأخير حق سحب الثقة منها أو من أي من الوزراء، فضلاً عن أن متابعته لعمل الوزراء تأتي عن طريق الأسئلة المكتوبة وليس الاستجواب الشفهي, فضلاً عن امكانية حل البرلمان بناء على دعوة من رئيس الدولة[٥٦].

يبقى التحدي الأهم الذي تنتظره تركيا هو ما ستؤدي إليه الممارسة العملية وتطبيق النظام الرئاسي ومواده، وما سيكشفه ذلك مما يُحتاج إلى استدراكه من نقائص وثغرات ومنسيات، أو خطوات تستهدف طمأنة الرأي العام والمعارضة على مستقبل الحياة السياسية في تركيا والتوازن بين مختلف مؤسساتها. وهو عامل أساسي يضاف لأهمية

اضطلاع مؤسسات المجتمع المدني بدورها الرقابي لنجاح وإنجاح النظام الرئاسي فيها على المدى البعيد(٥٧).

يتضح مما سبق, ان تركيا في طريقها نحو النظام الرئاسي قد تبنت الوسائل السلمية عن طريق الدستور والتعديلات التشريعية والانتخابات والراي العام التركي وغيره وذلك بموجب نظام الحكم الديموقراطي المعمول به, وعبر خطوات تمهيدية بدأت اولها عبر طرح حزب العدالة والتنمية الحاكم مقترح شكل النظام الجديد للمجلس الوطني الكبير عام ٢٠١٣م, ثم تبعه تحول النظام من البرلماني إلى شبه الرئاسي عن طريق انتخاب الرئيس التركي(رجب طيب اردوغان) عن طريق الاستفتاء الشعبي عام ٢٠١٤م وهي سابقة لم تكن معهودة في النظام البرلماني الذي يقوم على انتخاب الرئيس عن طريق البرلمان التركي(المجلس الوطني الكبير), لتشكل هذه الخطوة الحلقة الوسطى بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي, ثم جاءت الخطوة المهمة من قبل حزبي العدالة والتنمية والحركة القومي بتقديم مشروع للتعديلات الدستورية عام ٢٠١٦م الخاص بعملية التحول نحو النظام الرئاسي والموافقة عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧م, والتي اشتملت على العديد من المواد الدستورية بخصوص المؤسسة العسكرية ورئاسة الوزراء والقضاء والرئاسة والأمن القومي والبرلمان واعطاء صلاحيات أكثر لرئيس الدولة وليست صلاحيات تشريفية والتي تضمنت أكثر من(١٨) مادة والتي بموجبها تحول النظام من البرلماني إلى النظام الرئاسي, لتتوج هذه العملية بالانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو ٢٠١٨م فاز بها الرئيس(رجب طيب أردوغان), لتشكل مرحلة جديدة في تاريخ تركيا وفي حياتها السياسية والتي تميزت بالتدخلات العسكرية والانشقاقات الداخلية منذ تأسيسها ١٩٢٣م, ومن ثم العمل على محاولة تجنب والابتعاد عن سلبيات الحياة السياسية في تركيا والتوجه نحو الاستقرار الديموقراطي وتحقيق مصالح الدولة داخليا وخارجياً, ولكن كيف يمكن رؤية مستقبل النظام الرئاسي في تركيا على ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة به, وكيف يمكن ان يحقق الاستقرار السياسي من عدمه, هذا ما سيتم الاجابة عليه في المبحث القادم.

المبحث الثالث: مستقبل النظام الرئاسي في تركيا

ثمة الكثير من المشاهد التي قد يشهدها النظام الرئاسي الجديد في تركيا خلال الخمس سنوات القادمة ولا سيما وان هدفه الاساس هو تحقيق الاستقرار السياسي للدولة, ومن ثم فإن هذه المشاهد سوف تتمحور بخيارات معينة تتمثل بالاستقرار أو عدم الاستقرار أو حالة الاستقرار وعدمه في آن واحد وذلك بالاعتماد على المتغيرات المحيطة بهذا الشكل من الانظمة السياسية والتي تشمل المتغيرات الداخلية في تركيا فضلاً عن المتغيرات الخارجية الاقليمية والدولية ومدى تأثيرها على المشهد السياسي لتركيا, وعليه يمكن البحث في هذا المبحث في إطار ثلاث مشاهد رئيسة.

المطلب الاول: مشهد الاستقرار

ان المتغيرات التي يمكن ان تؤثر على جعل النظام الرئاسي في تركيا أكثر استقرار متنوعة ومتباينة وعلى أكثر من مستوى, وكما هو آتٍ:

١. المستوى المحلي:

إن المتابع للبيئة الداخلية لتركيا, يجد ثمة الكثير من الدوافع التي تمثل مؤشرات مهمة على امكانية تحقيق الاستقرار السياسي داخل النظام السياسي في إطار شكله الرئاسي, على المستوى السياسي, فإن حزبين من بين ثلاثة أحزاب هي الاقوى في الحياة السياسية التركية اليوم, تؤيدان وتدعمان بل وتتبنيان تفعيل النظام الرئاسي وهما حزب العدالة والتنمية(الحاكم), وحزب الحركة القومي, في مقابل حزب الشعب الجمهوري المعارض على هذا النظام, ومن ثم فإن امكانية تحقيق الدعم السياسي الداخلي الرسمي سيكون في صالح النظام الرئاسي أكثر قوة ودافعاً نحو تحقيق استقرار سياسي أكثر فاعلية من ذي قبل, وهو ما اثبتته نتائج التصويت بخصوص التعديلات الدستورية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧م، بموافقة(٣٣٩) صوتاً, فضلاً عن ذلك امكانية ما يحققه هذا الانموذج من مزايا قد تسهم في المزيد من تقديم الدعم الداخلي له من قبل الراي العام من خلال انهاء الكثير من السلبيات والمشكلات التي كان تعاني منها الدولة التركية في ظل انموذج النظام البرلماني السابق, فضلاً عن انهاء التراتبية وبطئ الاجراءات التي تميز بها النظام البرلماني ومن ثم السرعة في اتخاذ القرار وتنفيذه

وصنع السياسة العامة للدولة في ظل الغاء عدد من المؤسسات ودمجها في مؤسسة واحدة, ويمنع النظام الرئاسي تشكيل الائتلافات التي تؤثر سلباً على تركيا من حيث الاستقرار والاقتصاد في الماضي, كذلك امكانية تحقيق التنسيق السياسي بين الأحزاب السياسية.

اما على المستوى الاقتصادي, فإن بقاء الرئيس التركي(رجب طيب أردوغان) في السلطة في السنوات القادمة كرئيس للدولة, يبعث بالثقة لدى الناخب التركي انه سيقلل من التحديات السياسية والأمنية التي تواجه تركيا، وهو ما سينعكس على الاقتصاد. وبما ان الاقتصاد ونجاحه يعد عامل داخلي مهم يكون داعماً للنظام السياسي الذي يحقق له نجاحاً اقتصادياً ويحافظ على ثبات وزيادة نصيب الدخل المتوسط للفرد الواحد في تركيا, ولعل حزب(العدالة والتنمية) الحاكم ونجاحاته في هذا الجانب, وهو صاحب الدعوة لمثل هذا النظام, سوف يكون دافعاً مهماً لدعمه من قبل الراي العام التركي.

اما على المستوى العسكري–الأمني, النظام الرئاسي قد لا يؤدي إلى حل جميع المشاكل التي تعاني منها تركيا, ولكن بعض المشاكل كما هو الحال في(محاربة الارهاب) قد تشجع الناخب التركي على ضرورة اختيار النظام المناسب واختيار الشخص المناسب لاستخدام الصلاحيات المطلوبة لحل هذه المشكلات والتحديات التي تواجهها تركيا والحفاظ على الأمن القومي التركي, والقضاء على سلبيات النظام البرلماني والذي انتج ثلاثة دساتير واربع تدخلات عسكرية اسهمت في خلخلة الوضع السياسي الداخلي للبلاد, ولعل أبرز هذه المزايا هو امكانية انهاء القيام بالانقلابات العسكرية من قبل المؤسسة العسكرية في تركيا.

اما على المستوى الاجتماعي–الثقافي, فإن حزب(العدالة والتنمية) يملك قاعدة اجتماعية كبيرة داخل تركيا, والتي تتمتع بثقل واضح بين فئات المجتمع المختلفة, لتشكل نقطة داعمة لصالح النظام الرئاسي ونجاحه وتحقيقه للاستقرار السياسي المنشود, وذلك في إطار النجاحات المتتالية لهذا الحزب في قيادة تركيا خلال(١٥) سنة الماضية وما حققه من نتائج ايجابية لصالح المجتمع التركي, ومن ثم تعزيز الثقة لدى المجتمع

برؤية هذا الحزب في قيادة تركيا من خلال تحويل النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي, إذ نجد خلال الاستفتاء الشعبي على تغيير شكل النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧م، استفتاءً شعبياً, كانت نسبة التأييد أكثر من النصف, وهو مؤشر على ان ثمة اتجاه للراي العام التركي بالدعم لمثل هكذا نظام والذي يعد مسألة ضرورية ومهمة من اجل انجاحه في تحقيق اهدافه.

٢. المستوى الاقليمي:

تعد تركيا من بين القوى الاقليمية الأكثر فاعليةً وقوةً في المنطقة المحيطة بها, ومن ثم فإن تحديد سياستها الداخلية والخارجية عادة يكون من قبل صناع القرار والقادة في هذه الدولة, أكثر من التأثيرات الخارجية والتحكم بها, وهو ما يدل على مدى استقرار وتحديد مسار سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء, ولكن هذا لا ينفي امكانية التأثير الاقليمي على تحقيق الاستقرار الداخلي للدول من عدمه, فنجد ان الدول الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط الأكثر قوة وهي ايران و"اسرائيل" فضلاً عن تركيا, تكون داعمة لتركيا في إطار خيارها لشكل النظام الرئاسي وذلك في إطار العلاقات القوية بين تركيا وكل من هذه الدول على الرغم ما يشوبها بعض التوترات بين الحين والآخر في ظل القضايا والمستجدات التي تشهدها المنطقة, ولكن بالمحصلة نجد ان ايران كانت اولى الدول الداعمة لتركيا بعد محاولة الانقلاب العسكرية الفاشلة التي شهدتها تركيا في ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦م, فضلاً عن تطور العلاقات بين الطرفين منذ تولي حزب(العدالة والتنمية) الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢م أكثر من ذي قبل, في جميع المجالات ولا سيما المجال الاقتصادي, ومن ثم فإن التأثير الايراني ان وجد فهو داعم لا مانع لشكل النظام الرئاسي وتحقيقه الاستقرار في تركيا, اما بالنسبة لـ"إسرائيل", فهي مع تركيا تشكل الانموذج الحكم الديموقراطي الذي تدعمه وتدعو إليه الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى السياسي في المنطقة, وان كان هناك الكثير من الخلافات بين الطرفين خلال مدة حكم حزب(العدالة والتنمية) التركي ذي الجذور الاسلامية, إلا ان العلاقات الاستراتيجية التي تجمع الطرفين أعمق وأكبر, والتي تعود الى تأسيس الدولة العبرية

وتعزز هذا التعاون مع الاتفاقية الاستراتيجية بين الطرفين ١٩٩٦م, ويفسر معظم الاكاديميين استمرارية العلاقات التركية–"الاسرائيلية" بتشاركهما في العديد من الخصائص, اذ ان كلاهما يتبنى النظام الديموقراطي وهما جزءً من الغرب على الرغم من وجودهما في الشرق الاوسط, والدولتان تشعران بالعزلة من قبل جيرانهما سواء بسبب تاريخ "اسرائيل" او بسبب عضوية تركيا في حلف شمال الاطلسي(NATO) وسعيها الحثيث للانضمام للاتحاد الاوروبي[٥٨], وهو ما يعزز الدعم الاقليمي لتركيا في تحقيق استقرارها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً–ثقافياً وعسكرياً–أمنياً في ظل نظامها الرئاسي الجديد.

٣. المستوى الدولي:

يشكل المستوى الدولي بيئة مؤثرة وفاعلة على طبيعة النظام الرئاسي في تركيا, ولعل تأثير النفوذ الأمريكي على الشؤون الداخلية لتركيا نوعاً ما محدوداً في ضوء عوامل مختلفة, بما في ذلك الموقف السياسي والاقتصادي التركي, فضلاً عن التوترات الحالية بين الطرفين في إطار قضية الدعم الأمريكي لقوات سورية الديموقراطية(PYD), وتسليم رجل الدين(فتح الله غولن), وصفقة تسليم الطائرات من نوع(f-22) لتركيا, وغير ذلك, الا ان الرئيس الأمريكي(دونالد ترامب) قد هنئ الرئيس التركي(رجب طيب أردوغان) عقب فوزه في الاستفتاء الشعبي في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧م عبر مكالمة هاتفية[٥٩], فالعلاقات التركية–الامريكية هي علاقات محورية مرشحة للمزيد من التطور بسبب اهمية كل طرف للآخر في تحقيق تطلعاته, إذ تتقاطع المصالح والمواقف فيما يخص العديد من القضايا الحيوية حول العالم[٦٠], وهو ما يؤكد على دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا في تحويل نظامها السياسي البرلماني إلى النظام الرئاسي ودعمه في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد على المستوى الدولي خلال الخمس سنوات القادمة, في إطار العلاقات المتينة التي تجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في حلف شمال الاطلسي(NATO).

المطلب الثاني: مشهد عدم الاستقرار

ان عدم تحقيق الاستقرار في تركيا من قبل النظام الرئاسي الجديد, تدعمه مجموعة من الدلائل وقد تنوعت هي الأُخرى على عدة مستويات أهمها:

١. المستوى المحلي:

تتضمن البيئة الداخلية في تركيا عدد من المؤشرات تعطي دلالات على عدم امكانية نجاح النظام الرئاسي فيها وتحقيقه للاستقرار, فعلى المستوى السياسي, نجد ان اكبر أحزاب المعارضة وهو حزب الشعب الجمهوري والذي يوصف بوريث العلمانية والاتاتوركية, يعارض بشكل كبير تحويل النظام البرلماني في تركيا إلى نظام رئاسي, ولعدة اسباب أهمها حصر السلطات بيد رجل واحد وهو الرئيس مما يمهد لقيام الدكتاتورية في تركيا, وبحسب دوره في البرلمان وعن طريق التحالف مع أحزاب أُخرى داخل البرلمان, فمن الممكن العمل على عرقلة مشاريع رئيس الدولة عن طريق إقرار الميزانية والتي يحتاجها الرئيس لتمويل وتنفيذ المشاريع المقترحة من قبله, والتي تعد سلاحاً بيد البرلمان في ظل النظام الرئاسي, ومن ثم اظهار النظام الرئاسي بصورة سلبية غير قادر على تحقيق اهدافه ومشاريعه للدولة, فضلاً عن ان اغلب اعضاء حزب الحركة القومي قد صوتوا بالضد من التعديلات الدستورية في الاستفتاء الشعبي في نسيان/ابريل ٢٠١٧م, على الرغم من تحالف قيادته مع حزب(العدالة والتنمية) في تشكيل الكتلة الاكبر في البرلمان في انتخابات ٢٠١٥م, ومن ثم فإن اي تغيير في قيادة الحزب قد تدفع بقيادة جديدة تعمل على انهاء هذا التحالف, والانتقال للتحالف مع حزب الشعب الجمهوري المعارض وعرقل عمل الحكومة في ظل النظام الرئاسي الجديد.

اما على المستوى الاقتصادي, فقد شهدت معدلات الاقتصاد التركي تراجعات مهمة وهروب للاستثمارات الاجنبية بسبب الأزمة السورية وتوتر العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي, بسبب العديد من القضايا, وهو ما ينذر

بإمكانية عدم دعم الشعب التركي لاستمرارية قيام النظام الرئاسي ولا سيما وانه بحاجة إلى الدعم الداخلي خلال هذه المرحلة لغرض تثبيت اركانه الداخلية وتحقيق اهدافه.

اما على المستوى العسكري–الأمني, نجد ان تركيا تتعرض للكثير من التهديدات والانفجارات, والتي شكلت ازمات حادة تسعى لمواجهته والسيطرة عليها لخلق الثقة اللازمة لدى الفرد التركي بقدرة النظام وامكانياته على حمايته وحفظه, فقد شهدت البلاد عدد من التفجيرات الارهابية في عدد من المدن كالحال في اسطنبول وانقرة, وكذلك شهدت البلاد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في تموز/يوليو ٢٠١٦م, وزعزعة الثقة داخل المؤسسة العسكرية وثقة النظام السياسي بنفسه في إطار علاقته مع هذه المؤسسة ولدى الشعب التركي لما تتمتع به من مكانة مهمة وشعبية واسعة فالجيش هو حامي الشعب كما هو معروف في تركيا, فضلاً عن التهديدات التي تطال تركيا على حدودها مع سوريا وأزمة اللاجئين وما يمكن ان تضمنه من تهديد أمني داخل تركيا, لتشكل بمجموعها عراقيل عسكرية–أمنية تهمين على عدم امكانية تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في ظل وجود التهديد العسكري–الأمني, ومن ثم عدم القدرة على اعطاء الدعم الكافي لبناء وتثبيت نظام سياسي جديد كالحال مع النظام الرئاسي.

اما على المستوى الاجتماعي–الثقافي, فيمكن القول وجود عدم توافق للراي العام التركي تجاه شكل النظام أو القبول به بسبب الادعاء بوجود مخالفات بخصوصه ولا سيما وانه قد تم في ظل حالة من الطوارئ ولمدة خمس مرات دون تحديد افق لها والتي تعيشها البلاد بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦م[٦١], وان تصويت الناخبين الاتراك بالضد من التعديلات الدستورية بنسبة(٤٩%) ليست بالقليلة والتي تدل على رفض قطاعات واسعة من المجتمع التركي للنظام الرئاسي وعدم قبول فئات مهمة من الرأي العام التركي بالشكل الجديد للنظام السياسي, ولا سيما نجد ان أكثر المدن المهمة كالحال مع انقرة واسطنبول وغازي عينتاب, قد صوتت بالضد من التعديلات الدستورية[٦٢], على الرغم من ان اسطنبول هي مركز الثقل لحزب العدالة والتنمية الحاكم وصاحب الدعوة لهذا النظام, ومن جانب آخر فإن الشعب التركي لا

يتمتع بالثقافة السياسية اللازمة لفهم اركان واهداف النظام الرئاسي مما يشكل عرقلة كبيرة لتركيا وللنظام الرئاسي في تحقيقه الدعم المطلوب اجتماعياً وثقافياً لاستمراره وتحقيقه الاستقرار المطلوب.

٢. المستوى الاقليمي:

يمكن القول ان من بين المؤشرات الاقليمية التي تعد معوقاً مهماً امام تثبيت اركان النظام الرئاسي في تركيا وتحقيقه الاستقرار المطلوب لها, هو معارضة الاتحاد الأوروبي لشكل النظام الجديد, وما يمثله الاتحاد الأوروبي من أهمية بالنسبة لتركيا في ظل محاولات الانضمام اليه[٦٣] منذ أكثر من ستة عقود, فضلاً عن مدى التأثير الأوروبي على تركيا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً–ثقافياً وعسكرياً–أمنياً في ظل العلاقات المترابطة بين الجانبين, الأمر الذي يستلزم الاخذ بنظر الاعتبار أهمية الاعتراض الأوروبي في إطار تطبيق النظام الرئاسي في تركيا, وما يمكن ان يفرزه هذا الاعتراض من خلخلة وعدم استقرار في تركيا خلال هذه المرحلة المهمة لها, فقد أكد القادة الأوروبيون قلقهم بشأن الآثار طويلة الأجل المحتملة على الديمقراطية وسيادة القانون في تركيا، إذ أصدرت المفوضية الأوروبية بياناً في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧م يشجع على الإجماع ويشير إلى أنه سيتبعها باهتمام التنفيذ العملي للتعديلات الدستورية في تركيا, جهود الرئيس التركي(رجب طيب أردوغان) في العقد الماضي لتعزيز السلطة، وخطابه الملتهب تجاه بعض الدول الأوروبية خلال حملة الاستفتاء، والإشارة إلى احتمال إعادة فرض عقوبة الإعدام زاد من التوترات بين تركيا والاتحاد الأوروبي – شريكه التجاري الرئيسي– ويبدو أنه قد قلل من الفرص النائية بالفعل للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[٦٤], فضلاً عن التوتر بين الطرفين بسبب موقف الدول الأوروبية من محاولة الانقلاب العسكرية الفاشلة في تركيا تموز/يوليو ٢٠١٦م, والانتقادات الأوروبية على تركيا بسبب الاعتقالات التي تجاوزت الالاف من المواطنين الاتراك بتهمة الضلوع بالعملية والتي اعقبت عملية الانقلاب فضلاً عن انتهاك حقوق الانسان والصحافة في تركيا[٦٥], وهذا الأمر ينبئ بإمكانية عدم تحقيق النجاح للنظام الرئاسي في تركيا في

ظل هذه التحديات الاقليمية ما لم تشهد تطورات وتغيرات ايجابية بهذا الشأن في الخمس سنوات القادمة.

٣. المستوى الدولي:

تتضمن البيئة الدولية الكثير من المتغيرات والتطورات المتسارعة والتي تفرض تاثيرها وفاعليتها على المحيط الاقليمي والمحلي لجميع اعضاء المجتمع الدولي ولا سيما الدول, وتعد تركيا واحدة من الدول التي تتأثر بهذه المتغيرات, ولعل أبرز المتغيرات الدولية التي قد تشكل معوقات امام تركيا في تنفيذ نظامها الرئاسي الجديد, هي التحديات العسكرية–الأمنية الدولية التي تشهدها المنطقة المحيطة بها في ظل توزان القوى ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية في ظل الصراع القائم في منطقة الشرق الاوسط ولا سيما الأزمة السورية, فضلاً عن ذلك المتغير الأمريكي وما يفرضه ما تأثيرات سلبية على تركيا, إذ يرى العديد من الخبراء الأمريكيين أن المؤسسات الديمقراطية في تركيا في طريقها إلى التآكل بسبب احتكار السلطات بيد الرئيس فقط[٦٦], وأيضاً توتر العلاقات ما بين الطرفين بسبب العديد من القضايا, أبرزها قضية القس الأمريكي(برانسون) على الرغم من التوصل إلى حلها ولكن الخشية من تداعياتها ما لم يكن هناك التزام من الجانب الأمريكي في حسم بعض القضايا المقابلة ولا سيما قضية رجل الدين التركي(فتح الله غولن), وملف منظومة الصواريخ الروسية(S-400) المراد تسليمها لتركيا, وقضية عدم تسليم صفقة الطائرات الأمريكية(F-22) لتركيا, ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لقوات سوريا الديموقراطية, وغيرها من الملفات التي تشكل عوامل مؤثرة ومعوقة في دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا في هذه المرحلة لإنجاح نظامها السياسي الجديد.

المطلب الثالث: **مشهد الاستقرار وعدم الاستقرار**

إن مشهد الاستقرار وعدم الاستقرار للنظام الرئاسي في تركيا تدعمه عدد من المؤشرات المهمة وعلى المستويات الاتية ولعل أبرزها:

١. المستوى المحلي:

إن البيئة الداخلية في تركيا تحمل في طياتها الكثير من الدلالات والمؤشرات التي توضح امكانية استمرار الوضع الحالي لتركيا على ما هو عليه الا وهو مشهد التوسط بين الاستقرار وعدم الاستقرار, فعلى المستوى السياسي في الوقت الذي نجد فيه تبني الحزب الحاكم في تركيا وهو حزب العدالة والتنمية لهذا المشروع وتحالفه مع أحزاب سياسية أُخرى كما هو الحال مع حزب الحركة القومي مما يدعم ويشجع على استقرارية النظام السياسي الرئاسي في تركيا وتحقيقه لأهدافه المرسومة له, الا انه في ذات الوقت فإن الكثير من الملفات التي تمنع استمرار التعاون بين الحزبين آنفي الذكر ولا سيما مسالة الانفراد بالسلطة من قبل شخص الرئيس التركي ولا سيما وانه يعد زعيم الحزب الحاكم بعد ان كان يجب الاستقالة منه بموجب الدستور, مما يثير الشكوك لدى حزب الحركة القومي وينهي التحالف القائم بينه وبين حزب العدالة والتنمية, فضلاً عن ان اكبر أحزاب المعارضة وهو حزب الشعب الجمهوري ذو التوجه العلماني لا يقل أهمية في عرقلة الكثير من المشاريع من قبل الحكومة التركية عن طريق إقرار الميزانية من عدمه, مما يشكل دوافع استقرار ودوافع عدم الاستقرار سياسياً للنظام الرئاسي في تركيا.

اما على المستوى الاقتصادي, ففي ظل الثقة الكبيرة التي يتمتع بها رئيس الدولة التركية(رجب طيب اردوغان) من قبل شرائح واسعة من الشعب التركي وإمكانية تحقيق الاستقرار السياسي والأمني مما ينعكس ايجاباً على الوضع الاقتصادي, الا انه وفي ذات الوقت فإن تركيا تشهد تراجعات مهمة في اقتصادها القومي خلال هذه الحقبة بسبب العديد من الملفات والازمات الداخلية والخارجية كالحال مع الأزمة السورية والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية مما أثر سلباً على اقتصادها المحلي, وهو ما يجمع بين دوافع نحو الاستقرار ومؤشرات على عدم الاستقرار بحالة تتسم بنوع من التوتر في النظام الرئاسي في تركيا.

اما على المستوى العسكري–الأمني, فهو الآخر يتضمن العديد من المؤشرات الحيوية والتي تجمع بين الاستقرار وعدم الاستقرار, ففي الوقت الذي توجد فيه ثقافة على مستوى الرأي العام التركي بهيمنة المؤسسة العسكرية على العملية السياسية وتاريخها

الحافل بالتدخلات العسكرية والانقلابات في العملية السياسية ولا سيما محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة الاخيرة في تموز/يونيو ٢٠١٦م, فضلاً عن التحديات والتهديدات العسكرية والأمنية التي شهدتها وتشهدها تركيا بسبب الازمات المحيطة بالمنطقة, مما تعطي مؤشرات مهمة على عدم امكانية تحقيق الاستقرار في ظل النظام الرئاسي في تركيا, الا انه في ذات الوقت فإن النظام الرئاسي وما يمثله من صلاحيات لرئيس الدولة من شأنه ان يضمن ويحد من تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بل ويعمل على تطويع الارادة والمؤسسة العسكرية في تركيا لصالح العملية السياسية بما يحقق هدف الدولة التركية بشكل عام لا جزئي مؤسساتي الأمر الذي يمنح الثقة لدى المواطن التركي بدعم النظام الرئاسي لأجل تحقيق اهداف مهمة على مستوى الجانب العسكري–الأمني في ظل التهديدات العسكرية والأمنية المحيطة بتركيا لتكون عوامل داعمة لمشهد الاستقرار وعدم الاستقرار.

اما على المستوى الاجتماعي–الثقافي, فيشمل على العديد من المؤشرات المهمة لدعم عملية الاستقرار السياسي في ظل النظام الرئاسي ومن جانب آخر فهو يتضمن مؤشرات أُخرى تدل على عدم الاستقرار, فمن المؤشرات المهمة لدعم الاستقرار السياسي للنظام الرئاسي في تركيا هو القاعدة الشعبية الواسعة لحزب العدالة والتنمية الحاكم والذي يقود البلاد منذ أكثر من ١٧ عاماً حقق خلال هذه المرحلة الكثير من الاهداف والنتائج الايجابية للشعب التركي ولا سيما على المستوى الاقتصادي, في ظل الازمات التي تواجهها الدولة, مما ادى إلى بناء ثقة كبيرة برؤية حزب العدالة والتنمية وقيادته للدولة من قبل شرائح واسعة من الشعب التركي, بل والتصويت لصالح التغيير نحو النظام الرئاسي في إطار الاستفتاء الشعبي, مما يشكل دعامة مهمة نحو تحقيق الاستقرار للنظام الرئاسي الجديد في تركيا, ولكن من جانب آخر هناك حالة من عدم قبول التعديلات الدستورية في مدن مهمة ورئيسة في تركيا والخشية من الانفراد في السلطة والاستحواذ على السلطات الثلاث الواسعة, بل وحتى عدم تمتع الراي العام التركي بالثقافة السياسية اللازمة لفهم اركان واهداف النظام الرئاسي, وغيرها من

المؤشرات التي تدل على عدم امكانية تحقيق الاستقرار في النظام الرئاسي للدولة, وهو ما ادى إلى اجتماع مؤشرات مشتركة لمشهد الاستقرار وعدم الاستقرار الذي يمكن ان تشهده تركيا خلال السنوات الخمس القادمة على المدى القريب.

٢. المستوى الاقليمي:

يتضمن المستوى الاقليمي العديد من المؤشرات المهمة التي تشكل دوافع وموانع في ذات الوقت لتحقيق الاستقرار وعدم الاستقرار للنظام الرئاسي في تركيا, ففي الوقت الذي يشكل فيه الاتحاد الأوروبي متغيراً اقليمياً مهماً مؤثراً على عدم استقرارية النظام الرئاسي في تركيا ولا سيما وان قادة الدول الأوروبية قد ابدوا قلقهم من الاثار طويلة المدى على الديموقراطية في تركيا[٦٧], بسبب شكل النظام الجديد وتركز السلطات عند شخص واحد فضلاً عن ملفات حقوق الانسان والصحافة ولا سيما في ظل توتر العلاقات التركية–الأوروبية بسبب وقف التفاوض للانضمام للاتحاد الأوروبي[٦٨], ولكن من جانب آخر هناك من المتغيرات الاقليمية التي لا تقل أهمية ولا ثقلاً عن المتغير الأوروبي والتي لها من التأثير ما يوازن التأثير الأوروبي ولعل في مقدمتها المتغير الايراني والمتغير"الإسرائيلي" في منطقة الشرق الاسط والتي تشكل متغيرات داعمة للنظام الرئاسي في تركيا وذلك بحكم علاقات المصالح المتبادلة بين تركيا وكل من ايران و"اسرائيل", واللذين لهما الحجم والقوة والقدرة في التأثير على تحقيق الاستقرار السياسي للنظام الرئاسي في تركيا, فضلاً عن الكثير من المتغيرات على المستوى الاقليمي التي لها من الأهمية بمكان, والتي لها علاقة حتمية وغير منفصلة عن المتغيرات الدولية الداعمة منها والمناعة بشكل متصاعد أو متراجع من حيث التأثير المتبادل بينهما, مما يفضل إلى امكانية تحقيق مشهد الاستقرار وعدم الاستقرار للنظام الرئاسي في تركيا بسبب اجتماع الدوافع والموانع المؤثرة في وقت واحد مما يمهد لتحقيق هذا المشهد خلال الخمس سنوات القادمة على المدى القريب.

٣. المستوى الدولي:

يمثل المستوى الدولي وضعاً آخراً له من المتغيرات والمؤثرات على استقرارية النظام السياسي لأي دولة في منظومة النسق الدولي من عدمه, وهو الأمر الذي ينطبق على تركيا جملة وتفصيلاً, بما يتضمنه من متغيرات داعمة ومانعة في آنٍ واحد, ولعل في مقدمتها المتغير الأمريكي الأكثر دعماً لتركيا في تحقيق استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي–الثقافي والعسكري–الأمني, كونها الحليف الأهم مع "اسرائيل" للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط, فضلاً عن المصالح المترابطة بينهما, بل ان الرئيس الأمريكي(دونالد ترامب) قد عبر عن دعمه وتهنئته للرئيس التركي(رجب طيب اردوغان) عقب الاستفتاء الشعبي التركي الخاص بتحويل النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي كما بين سابقاً, الا انه ثمة الكثير من الملفات التي توتر العلاقات بين طرفي العلاقة كالحال مع ملف رجل الدين التركي(فتح الله غولن) ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لقوات سوريا الديموقراطية(PYD), ومنظومة الصواريخ الروسية(S-400) المراد تسليمها إلى تركيا, والتنسيق التركي–الروسي–الايراني بخصوص الأزمة السورية بعيداً عن النفوذ الأمريكي, واقامة منطقة آمنة في شرق الفرات من قبل تركيا, وغيرها من الملفات المهمة التي من شأنها ان تؤثر على العلاقات بين الطرفين ومن ثم يكون لها أثرها على تحقيق الاستقرار السياسي للنظام الرئاسي في تركيا, ولا سيما ما يمثله المتغير الأمريكي من ثقل واضح على رقعة الشطرنج الشرق اوسطية وكيفية إدارته للمحاور الجيوبوليتيكية وللاعبين الجيوبولوتيكيين وما يمكن ان ينعكس اقتصادياً وأمنياً وعسكرياً واجتماعياً–ثقافياً ومن ثم على طبيعة النظام السياسي الرئاسي واستقراره في تركيا, فضلاً عن المتغيرات الدولية الأُخرى كالحال مع المتغير الروسي والذي لا يقل أهمية عن المتغير الأمريكي, الأمر الذي يعني ثمة الكثير من المتغيرات الدولية والتي تحمل في طياتها دوافع وموانع في ذات الوقت لتحقيق الاستقرار وعدم الاستقرار للنظام السياسي الرئاسي في تركيا, ومن

ثم امكانية استمرار الوضع على ما هو عليه وهو مشهد الاستقرار وعدم الاستقرار خلال الخمس سنوات القادمة.

الخاتمة

يعد موضوع التحول في إطار الانظمة السياسية وانتقال السلطة من المواضيع المهمة والحساسة ولا سيما عندما يخص الموضوع دولاً مهمة لها وزنها وثقلها في المنطقة المحيطة بها كما هو الحال مع تركيا, وذلك لما لهذا التحول من اسباب وتداعيات سوف يكون لها أثرها الكبير بالاستقرار أو عدم الاستقرار سواء في الداخل التركي أو في البيئة المحيطة بها وعلى مديات بعيدة, الأمر الذي يتطلب أهمية البحث فيه ودراسته وتصنيفه وتحليله للاستفادة والافادة من أهم التجارب في الانتقال المؤسسي بالنسبة لدول المنطقة والاخذ بأهم الايجابيات وتجاوز أهم السلبيات وعدم الوقوع في الاخطاء المتكررة كلما كان ذلك ممكناً على الرغم من اختلاف الظروف والمتغيرات المحيطة من حالة إلى أُخرى, وتبين من خلال هذه الدراسة نتائج مهمة يمكن الاشارة إلى أبرزها:

١. إن طبيعة النظام الرئاسي في تركيا بموجب دستور ١٩٨٢م كانت تتمثل بالنظام البرلماني, والذي شهد استمرار سيطرة المؤسسة العسكرية التركية على الحياة السياسية والتدخلات المستمرة فيها, والذي انعكس سلباً على المصالح والاهداف القومية للدولة التركية في الداخل والخارج سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي–الثقافي أو العسكري–الأمني وغيره.

٢. إن النظام الرئاسي له جذور مهمة في تركيا تعود إلى عقد التسعينيات عندما اشار اليه كل من الرئيس التركي الأسبق(تورغيت أوزال) والرئيس التركي الأسبق(سليمان ديميرل) من بعده, كأنموذج مهم للنظام السياسي يمكن ان يحقق العديد من المزايا لتركيا وحل المشكلات التي تعاني منها.

٣.تمثلت اولى الخطوات العملية بالتحول نحو النظام الرئاسي في تركيا على عهد حزب العدالة والتنمية الحاكم عام ٢٠١٣م بتقديم مقترحات بخصوص شكل النظام الرئاسي إلى المجلس الوطني الكبير.

٤.شكلت التعديلات الدستورية في ٢٠١٧م ثم الانتخابات الرئاسية المبكرة في حزيران/يونيو ٢٠١٨م, الواقع العملي لدخول تركيا إلى النظام الرئاسي مما عكس خطوة عميقة التاريخ التركي والذي سوف تكون له تداعياته المستمرة ولحقبة طويلة قادمة على الشعب والدولة التركية على حدٍ سواء.

٥.كانت للمتغيرات الداخلية والخارجية تأثيرها الواضح على ضرورة التحول بالنظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي.

٦.يعد النظام الرئاسي نظاماً قادراً على تجنب سلبيات النظام البرلماني المتمثلة بسيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية, وهو يسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي في ظل تجاذبات الأحزاب السياسية ومصالحها الضيقة.

٧.يمنع النظام الرئاسي قيام الائتلافات الحكومية والتي تضررت منها تركيا سابقاً, كما يمنع امكانية قيام الانقلابات العسكرية والتي تميزت بها الحياة السياسية في تركيا.

٨.يعد النظام الرئاسي نظاماً قادراً على تحقيق السرعة في اتخاذ القرارات على مستوى السياسة الخارجية والابتعاد عن الروتين والبطء في عملية صنع القرار السياسي التركي ولا سيما وان تركيا في ظل بيئتها الاقليمية والدولية قد شهدت تصاعداً كبيراً سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي–الاجتماعي وغيره منذ عام ٢٠٠٢م والى الوقت الحاضر, وهو ما يتطلب ان يكون هناك نظاماً قادراً على قيادة الدولة في ظل المكانة الجديدة.

٩.يعكس الوصول إلى النظام الرئاسي في تركيا ثقة غالبية شرائح الراي العام التركي بهذا النظام, ولا سيما وان حزب العدالة والتنمية قد اعتمد على الاستفتاءات الشعبية وقاعدته الجماهيرية لإقرار النظام الرئاسي وتطبيقه عملياً في تركيا.

١٠. بعض الاطراف الداخلية والخارجية ترى في النظام الرئاسي في تركيا عبارة عن نطام يعمل على تهديد الديموقراطية والنظام البرلماني في تركيا بسبب عدم الفصل بين السلطات وجمعها بيد شخص واحد وامكانية وسوء استخدامها لغرض المصالح الشخصية والحزبية الضيقة وتوجه تركيا نحو الدكتاتورية والاستبدادية.

١١. المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية لها تأثير كبير وعميق على استقرار وعدم الاستقرار النظام السياسي في تركيا في ظل النظام الرئاسي في المستقبل القريب, لأن هذه المتغيرات هي نفسها التي ادت إلى هذا التحول العميق في العملية السياسية والتطور المؤسسي في تركيا نحو النظام الرئاسي.

١٢. قد يشهد النظام الرئاسي في تركيا خلال الخمس سنوات القادمة حالة من الاستقرار وعدم الاستقرار في وقت واحد, وذلك بحسب المعطيات الداخلية والخارجية المحيطة والمؤثرة بمتغيراتها وتفاعلاتها على حالة العملية السياسية بنظامها الرئاسي ادخل تركيا.

١٣. إن النظام الرئاسي من شأنه ان ينجح في بعض الدول وقد لا ينجح في البعض الآخر, وهذا بحسب المعطيات والمتغيرات المحيطة بطبيعية الدول وطبيعة المنظومة الدولية التي تعمل في إطارها.

١٤. هناك العديد من التحديات التي ينبغي مواجهتها من قبل الرئيس التركي(رجب طيب اردوغان) أهمها على مستوى السياسة الداخلية تتمثل بمراجعة الدستور وعملية السلام الكردية والنمو الاقتصادي وحرية القضاء والحريات المدنية والفصل بين السلطات وغيرها, اما على المستوى الخارجي فتتمثل بعلاقات تركيا الخارجية ولا سيما مع دول الجوار, والتهديدات الأمنية–العسكرية, وعلاقات تركيا مع القوى الكبرى, وتعزيز مكانتها الاقليمية والدولية ولا سيما وان هذه التحديات مترابطة أحداها بالآخر ويؤثر أحدها بالآخر.

قائمة الهوامش:

(*) يعرف(الموند كولمين) النظام السياسي: هو النظام الذي يتضمن التفاعلات المتواجدة في المجتمع المستقل والتي يقدم(المجتمع) من خلالها الوظائف الخاصة بالتكامل والتكيف(داخله وخارجه) بواسطة استخدام القوة الشرعية أو التهديد باستخدامها, اما عالم الاجتماع الالماني(ماكس ويبر) فيعرفه بانه(ذلك النظام الذي يضمن تنفيذ الأوامر في المنطقة المعنية الحدود وبصورة مستمرة بواسطة السلطة الفعلية عن طريق هيئة إدارية دائمة) وفي تعريف آخر هو(محصلة الظروف والمبادئ السياسية التي تفرض اتخاذ سلوك وظيفي تعقيبي في اتخاذ القرارات الملزمة بالمجتمع كلياً). للمزيد ينظر: د. حسان محمد شفيق العاني, الانظمة السياسية والدستورية المقارنة, ط٣, المكتبة القانونية, بغداد, العراق, ٢٠٠٩م, ص١٣–١٤

(1) Sulardi and Hilaire Tegnan, "Analysis of the Indonesian Presidential System Based on the 1945 Constitution of the Republic of Indonesia", Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues, Volume 21, Issue 3, London, United Kingdom, 2018, P.2-3.

(2) Çağrı D. Çolak and Bülent ŞENER and Muhammed Yunus BİLGİLİ, Comparative Analysis of The Turkish Presidential System with Government Systems Including Separation of Powers", Journal of faculty of Economics and Administrative Sciences, Volume 18, Issue 1, Kastamonu Üniversity, Turkey, 2017, P.118

(3) Philipp Dann, The Gubernative in Presidential and Parliamentary Systems, Max-Planck-Institut für ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht, Deutschland, 2006, P.2.

(٤) د. حسان محمد شفيق العاني, مصدر سبق ذكره, ص٣٧–٣٨.

(٥) د. حسان محمد شفيق العاني, مصدر سبق ذكره, ص٣٨.

(٦) د. احمد نوري النعيمي, عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الامريكية أنموذجاً, ط١, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, ٢٠١٣م, ص١٠٥.

(٧) د. حسان محمد شفيق العاني, مصدر سبق ذكره, ص٣٩–٤٠.

(8) Vitalino Canas–&quot, The Semi–Presidential System, Max–Planck–Institut für ausländisches öffentliches Recht und Völkerrecht, Deutschland, 2004, P.98–99.

(9) Vitalino Canas–&quot, Op.Cit, P.101.

(١٠) هاينتس كرامر, تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد: التحدي الماثل امام كل من أوروبا والولايات المتحدة, ط١, مكتبة العبيكان, الرياض, المملكة العربية السعودية, ٢٠٠١م, ص٥٣–٥٤.

(١١) د. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية–التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان, ١٩٩٨م، ص١٥.

(١٢) علي حسين باكير, "تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجوي–سياسية والجيو–استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي", في كتاب, عبدالمعطي(محرراً), تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج, الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل, بيروت, لبنان, ٢٠١٠م, س٢٦.

(١٣) عماد يوسف, تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبولتيكية, ط١, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ابوظبي, الامارات العربية المتحدة, ٢٠١٥م, ص٥٤.

(14) Kasım ERDEM and Mehmet SOLAK, Grand National Assembly of Turkey, Second Edition, Ugur SAÇI and GNAT Printing House, December 2012, P.3–6.

وأيضاً: الاستاذ الدكتور احمد نوري النعيمي, النظام السياسي في تركيا, ط١, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, ٢٠١١م, ص٣٠٢–٣٠٤.

(١٥) د. جلال عبد الله معوض، مصدر سبق ذكره، ص١٥–١٦

(١٦) علي حسين باكير, مصدر سبق ذكره, ص٢٨–٢٩.

(17) "President Erdoğan: Prospects for a Strong Presidency", National Security Program: Foreign Policy Project, Bipartisan Policy Center, Washington, D.C, U.S.A, December 2014, P.15.

(١٨) د. جلال عبد الله معوض، مصدر سبق ذكره، ص١٧–١٩.

(١٩)علي حسين باكير, مصدر سبق ذكره, ص٣٠.

(٢٠) د. جلال عبد الله معوض، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

(*) أكد(هاينتس كرامر) في دراسة مهمة له, حدد فيها ثلاثة عناصر للقوة التركية هي: الأستقرار السياسي, والقدرات الاقتصادية, والقدرات العسكرية, وفيما يخص الأستقرار السياسي داخلياً, فهو مهم لتمكين الدول من فرض تصوراتها الإقليمية في مواجهة الدول المنافسة, وتُعد تركيا بلداً يملك نظاماً سياسياً مستقراً برلماني الأساس, يتفوق على أنظمة دول المنطقة الأُخرى, ويُؤكد(اف .ستيفن لارابي) و(لان أو.ليسر) على أنَّ الديموقراطية في تركيا حققت تقدماً جيداً قياساً بالمناطق المجاورة لها, وهناك حوار عام نشيط جداً في تركيا حول مسائل الديموقراطية والإصلاح لتكون التجربة الديموقراطية في تركيا واحدة من أهم عناصر قوتها الناعمة. للمزيد ينظر: الدكتور احمد مشعان نجم, سياسة تركيا الخارجية ومعاير القوة في العلاقات الدولية, ط١, دار أمجد للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, ٢٠١٧م, ص١١٢. وأيضاً: هاينتس كرامر, مصدر سبق ذكره, ص٣٧٣. وأيضاً: أف. ستيفن لارابي ولان أو.ليسر, سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض, ترجمة: محمود أحمد عزت البياتي, بيت الحكمة, بغداد, العراق, ٢٠١٠م, ص٦٤.

(21) Prof. Dr. Fikret Elma, " The Evolution of Parliamentary System in Turkey and A Discussion on Presidential System", 5th International Social Sciences Conference in Balkans, Novi Pazar – SERBIA, 2-7 June 2013,P.2.

(22) Hasan Gönder, "Presidential System and Its Applicability to Turkey", Journal of Social Sciences Institute, Volume: 2, Issue: 1, Bilecik Şeyh Edebali University, Bilecik, Turkey, June 2017, P.158.

(*) للمزيد من التفاصيل بخصوص رؤية الرئيسين التركيين الأسبقين(تورغوت أوزال) و(سليمان ديميرل) عن النظام الرئاسي وتطبيقه في تركيا, يمكن الرجوع الى:

Serdar Gülener and Nibe Miş, "Constitutional Framework of Executive Presidency in Turkey", ANALYSIS, NO(29), Foundation for Political, Economic and Social Research(SETA), Ankara, Turkey, April 2017, P.12-15.

(23) Durmuş Ali Arslan and Gülten Arslan, "Presidential system in Turkey and the influence of the migration on the political attitudes and behaviour of the individuals: Mersin case study', International Journal of Human Sciences, Volume 15, Issue 2, Faculty of Education, Department of Educational Sciences, Sakarya University, Hendek – Sakarya / Turkey, 2018, P.1220.

(٢٤) "ما صلاحيات أردوغان في ظل النظام الرئاسي؟", بي بي سي عربي, شبكة المعلومات العالمية(الأنترنيت), ت:ن ٢٠١٨/٦/٢٦م, ت:ز ٢٠١٨/٨/٢٢م, للمزيد ينظر:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-44602429

(25)Bill Kissane, What Is at Stake in the Turkish Constitutional Referendum?, The Fou ndation for Law, Justice and Society, Oxford University Press, U.S.A, 2017,P3.

(26) S. Erdem Aytaç, Ali Çarkoğlu & Kerem Yıldırım, "Taking Sides: Determinants of Support for a Presidential System in Turkey", South European Society and Politics, VOL.22, NO.1, Taylor and Francis and the current joint editors, Athens, 2017, P.2.

(٢٧) رنا عبدالعزيز الخماش, النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢–٢٠١٤م, ط١, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان, ٢٠١٦م, ص٢٢٤.

(28) Serdar Gülener and Nibe Miş, A.g.e, P.15.

(29)"Turkey's Constitutional Reform: A Review of Constitutional History, Current Parliamentary System and Proposed Presidential System", NR: 004, TRT World Research Centre, TRT World Istanbul, Istanbul, Turkey, February 2017, P.14.

(*) عرفت تركيا في تاريخها ستة استفتاءات على دساتير أو تعديلات دستورية أولها الاستفتاء على دستور جديد عام ١٩٦١م(بعد الانقلاب العسكري بعام) وآخرها استفتاء شعبياً عام ٢٠٠٧م الذي أقر انتخاب الرئيس من الشعب مباشرة، ثم استفتاءً دستورياً في ١٢ ايلول/ سبتمبر ٢٠١٠م,

والذي بموجبه تم انتخاب الرئيس بشكل مباشر عام ٢٠١٤م, ولعله ما جهز تركيا للحظة الحالية: فكرة النظام الرئاسي واستفتاء الناخبين عليها، وهو الاستفتاء الأهم والأخطر الذي سيغير الكثير في تركيا المستقبل. للمزيد ينظر: الاستاذ الدكتور احمد نوري النعيمي, النظام السياسي في تركيا, مصدر سبق ذكره, ص٣١٢. وأيضاً: Serdar Gülener and Nibe Miş, A.g.e, P.9.

(30) Jim Zanotti and Clayton Thomas, "Turkey: Erdogan's Referendum Victory Delivers(Presidential System)", Congressional Research Service(CRS), U.S.A, April 20, 2017, P.1.

(31)Bulent Aliriza and Zeynep Yekeler, "After the Referendum", Center for Strategic and International Studies(CSIS), Washington, D.C, U.S.A, May 8, 2017, P.1.

(٣٢) سعيد الحاج, "إقرار النظام الرئاسي بتركيا.. الدلالات وخريطة الطريق", شبكة الجزيرة الاعلامية, شبكة المعلومات العالمية(الانترنيت), ت:ن ٢٠١٧/٤/١٧م, ت:ز ٢٠١٨/٨/٢٢م, للمزيد ينظر:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/4/17

(33) Serdar Gülener and Nibe Miş, A.g.e, P.10.

(34) Bill Kissane, Op.Cit, P.5.

(٣٥) "ما صلاحيات أردوغان في ظل النظام الرئاسي؟", مصدر سبق ذكره.

(36) Steven Blockmans and Sinem Yilmaz, "Turkey and the Codification of Autocracy", Policy Insights, No 2017, Centre for European Policy Studies(CEPS), Brussels, Belgium,10 March 2017, P.7.

(37)Alan Makovsky, 'Turkey's Parliament An Unlikely but Possible Counterweight to New Presidency', Center for American Progress(CAP), Washington, DC, U.S.A, December 19, 2017, P.1-2.

(38) Steven Blockmans and Sinem Yilmaz, Op.Cit, P.8.

(39) Ibid., P.6-7.

(40) Serdar Gülener and Nibe Miş, A.g.e, P.19.

(41) Alan Makovsky, Op.Cit, P.3-4.

(42) Çağrı D. Çolak and Bülent ŞENER and Muhammed Yunus BİLGİLİ, Op.Cit, P.120-121.

(٤٣) "ماذا سيجلب النظام الرئاسي إلى الحياة السياسية التركية؟", قناة TRT عربي التركية, شبكة المعلومات العالمية(الانترنيت), ت:ن ٢٠١٨/٦/٦م, ت:ز ٢٠١٨/٨/٢٤م, للمزيد ينظر: www.trtarabic.tv

(٤٤) "النظام الرئاسي في تركيا.. نقل صلاحيات مجلس الوزراء إلى رئيس البلاد", وكالة الأناضول للأنباء, اسطنبول, شبكة المعلومات العالمية(الانترنيت), ت:ن ٢٠١٨/٧/٤م, ت:ز ٢٠١٨/٨/٢٢م, للمزيد ينظر:

https://www.dailysabah.com/arabic/turkey/2018/07/04

(٤٥) "تركيا: ماذا بعد فوز أردوغان بولاية رئاسية جديدة؟", بي بي سي عربي, شبكة المعلومات العالمية(الأنترنيت), ت:ن ٢٠١٨/٦/٢٤م, ت:ز ٢٠١٨/٨/٢٢م, للمزيد ينظر:

http://www.bbc.com/arabic/interactivity-44594726

(46) "Turkey's Constitutional Reform: A Review of Constitutional History, Current Parliamentary System and Proposed Presidential System", Op.Cit, P.16.

(47) Hasan Gönder, Op.Cit, P.167.

(48)Amanda Paul and Demir Murat Seyrek, "Constitutional changes in Turkey: A presidential system or the president's system?", European Policy Centre(EPC), Brussels, Belgium, 24 January 2017, P.1

(٤٩) خورشيد دلي, "تركيا والانتقال إلى النظام الرئاسي", شبكة الجزيرة الاعلامية, شبكة المعلومات العالمية(الانترنيت), ت:ن ٢٠١٥/٢/٦م, ت:ز ٢٠١٨/٨/٢٢م, للمزيد ينظر:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/2/3

(50) Jim Zanotti and Clayton Thomas, Op.Cit, P.3.

(*) بين عامي ٢٠٠٢-٢٠١١م مثلاً تحقق صعود اقتصادي كبير في تركيا وفق المؤشرات التالية: كان الناتج المحلي الاجمالي(٢٣٠) مليار دولار واصبح(٧٧٤) مليار دولار, وارتفع دخل الفرد

من(٣٥٠٠) الف دولا ر الى(١٠٠٠٠) الف دولار, وكانت نسبة الفائدة المدفوعة من قبل الحكومة نحو(١٥%) فانخفضت الى نحو(٣%), وارتفع اجمالي احتياطات النقد الاجنبي في البنك المركزي من(٢٨) مليار دولار الى(١١٠) مليار دولار, وكانت نسبة استثمارات رؤوس الاموال الثابتة في القطاع الخاص(٢٨) مليار دولار لترتفع الى(١٤٠) مليار دولار, كما حدد الحزب الحاكم برنامجاً لتركيا حتى عام ٢٠٢٣م يهدف من خلاله الى ان تصبح ضمن الدول العشر الاوائل عالمياً على الصعيد الاقتصادي, وان يصل حجم اقتصادها الى تريليوني دولار, وحجم صادراتها الى(٥٠٠) مليار دولار, ودخل الفرد فيها الى(٢٥) الف دولار. للمزيد ينظر: عماد يوسف, تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبولتيكية, ط١, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ابوظبي, الامارات العربية المتحدة, ٢٠١٥م, ص٥٤.

(51) S. Erdem Aytaç , Ali Çarkoğlu and Kerem Yıldırım, " Taking Sides: Determinants of Support for a Presidential System in Turkey", South European Society and Politics, VOL. 22, NO . 1, Routledge, London–New York, 2017, P.2.

(52) Durmuş Ali Arslan and Gülten Arslan, Op.Cit, P.1221.

(53) Jim Zanotti and Clayton Thomas, Op.Cit, P.3–7.

(٥٤) سعيد الحاج, "التحول للنظام الرئاسي في تركيا.. تحديات وسيناريوهات", شبكة الجزيرة الاعلامية, شبكة المعلومات العالمية(الانترنيت), ت:ن ٢٠١٧/٢/١٣م, ت:ز ٢٠١٨/٨/٢١م, للمزيد ينظر:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/2/13

(55) Bill Kissane, Op.Cit, P.2.

(56) Ibid., P.2.

(٥٧) سعيد الحاج, "إقرار النظام الرئاسي بتركيا.. الدلالات وخريطة الطريق", مصدر سبق ذكره.

(٥٨) الدكتور احمد مشعان نجم, مكانة تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية, ط١, دار أمجد للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, ٢٠١٧م, ص٣٨٧–٣٩٠. وايضاً: موريال ميريك–فيسباخ وجمال واكيم, السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام ٢٠٠٢, ط١, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل, بيروت, لبنان, ٢٠١٤م, ص١٣٦–١٤٧.

(59) Mark Landler, "Trump Congratulates Erdogan on Turkey Vote Cementing His Rule", The New York Times, New York, U.S.A, April 17, 2017.

(٦٠) خورشيد دلي, تركيا وقضايا السياسة الخارجية, أتحاد الكتاب العرب, دمشق, سورية, ١٩٩٩م, ص٣٤.

(61) Alan Makovsky, Op.Cit, P.1.

(62) Jim Zanotti and Clayton Thomas, Op.Cit, P.3-7.

(٦٣)عماد يوسف, مصدر سبق ذكره, ص٤٨-٤٩.

(64) Jim Zanotti and Clayton Thomas, Op.Cit, P.3-7.

(65) Amanda Paul and Demir Murat Seyrek, Op.Cit, P.2.

(66) Mark Landler, Op.Cit.

(67) Jim Zanotti and Clayton Thomas, Op.Cit, P.3-7.

(68) Amanda Paul and Demir Murat Seyrek, Op.Cit, P.2.